مجلةالبحوث المحاسبية

https://com.tanta.edu.eg/abj-journals.aspx

أثر الروابط السياسية وممارسات التخطيط الضريبى على قيمة المنشأة: دراسة ميدانية

جهاد سعد السيد المتيت، هشام فاروق الإبيارى، فهيم صالح لوندى، عبد الرسول عبد الهادى

باحثة ماجستير، قسم المحاسبة و المراجعة ، كلية التجارة ، جامعة طنطا، مصر.

أستاذ، قسم المحاسبة و المراجعة ، كلية التجارة ، جامعة طنطا، مصر.

أستاذ متفرغ ، قسم المحاسبة و المراجعة ، كلية التجارة ، جامعة طنطا، مصر.

أستاذ متفرغ ، قسم المحاسبة و المراجعة ، كلية التجارة ، جامعة طنطا، مصر.

تاريخ النشر الالكتروني: سبتمبر2025

للتأصيل المرجعي:المتيت، جهاد سعد السيد. الإبياري، هشام فاروق.لوندي ، فهيم صالح.
عبدالهادي،عبدالرسول.(2025). أثر الروابط السياسية وممارسات التخطيط الضريبى على قيمة المنشأة: دراسة ميدانية"

، **مجلة البحوث المحاسبية** ، 12 (3)،587-624

المعرف الرقمي:10.21608/abj.2025.449594

التواصل مع المؤلف: jhadalmtyt@gmail.com

أثر الروابط السياسية وممارسات التخطيط الضريبى على قيمة المنشأة: دراسة ميدانية

جهاد سعد السيد المتيت

باحثة ماجستير، قسم المحاسبة و المراجعة ، كلية التجارة ، جامعة طنطا، مصر.

هشام فاروق الإبيارى

أستاذ، قسم المحاسبة و المراجعة ، كلية التجارة ، جامعة طنطا، مصر.

فهيم صالح لوندى

أستاذ متفرغ ، قسم المحاسبة و المراجعة ، كلية التجارة ، جامعة طنطا، مصر.

عبد الرسول عبد الهادى

أستاذ متفرغ ، قسم المحاسبة و المراجعة ، كلية التجارة ، جامعة طنطا، مصر.

تاريخ المقال

تم استلامه في13 يونيو2025، وتم قبوله في13يوليو2025، هو متاح على الإنترنت سبتمبر2025

مستخلص الدراسة

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر الروابط السياسية وممارسات التخطيط الضريبى على قيمة المنشأة. وتم القيام بإجراء دراسة ميدانية من خلال استقصاء آراء عينة من (مأمورى ومديرى ومراجعى فحص ضريبة دخل وضريبة قيمة مضافة – أعضاء لجان طعن وأعضاء ورؤساء لجان داخلية ضريبة دخل وضريبة قيمة مضافة) بالمراكز التالية التابعة لمصلحة الضرائب المصرية: (مركز كبار الممولين 1 بمدينة نصر، محافظة القاهرة) – (مركز كبار الممولين 2 بمدينة 6 أكتوبر، محافظة القاهرة) – (مركز كبار ومتوسطى الممولين وجه بحرى بمحافظة الإسكندرية)، وتجرى الدراسة على عينة حكمية، فى إطار اعتقاد الباحثة بأنها ستكون ممثلة لمجتمع الدراسة وقد بلغ حجمها (90) تسعون مفردة. وأوضحت نتائج الدراسة الميدانية وجود تأثير إيجابي للروابط السياسية على قيمة المنشأة، ووجود تأثير إيجابي لممارسات التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة وكذلك وجود تأثير إيجابى للعلاقة التفاعلية بين الروابط السياسية وممارسات التخطيط الضريبى على قيمة المنشأة.

الكلمات المفتاحية الروابط السياسية؛ ممارسات التخطيط الضريبى؛ قيمة المنشأة

1. مقدمة البحث

تُحاول المنشآت بشكل مستمر التوصل إلى استراتيجيات جديدة للإستفادة من الموارد المتاحة وتحقيق ميزة تنافسية. وتتمثل إحدى هذه الاستراتيجيات فى قيام المنشآت بإيجاد علاقات وروابط سياسية داخل المنشأة، عن طريق إختيار المدراء ذوى الخبرات السياسية، أو إستقطاب أشخاص يشغلون منصبًا حكوميًا للإنضمام إلى مجلس إدارتها، وذلك للإستفادة من معرفة وخبرة المديرين السياسيين بالإجراءات الحكومية ., Chung *et al* 2019، وأيضاً من خلال الدعم الحكومي الرسمي مثل الإعفاءات الضريبية، وتلقي التمويل اللازم كالإئتمانات والقروض من المصارف الحكومية، والحصول علي الامتيازات أو التراخيص (2019) ,.Lin *et al*، Berkman .& Galpoththage, (2016)

وقد تلجأ هذه المنشآت إلى بناء علاقات سياسية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فقد يكون أحد السياسيين من المساهمين الرئيسيين فى المنشأة، أو قد يشغل أحدهم منصبًا فى مجلس إدارتها، مما يعكس الارتباط السياسى للمنشأة. وتأتى أهمية البحث من أهمية السياسات الضريبية، وهى إحدى الأدوات التى تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والسياسية والمالية والاجتماعية للدولة وتحسين البيئة الاستثمارية لتصبح أكثر قدرة على تشجيع وجذب الاستثمارات، ومن أهم هذه السياسات " سياسة التخطيط الضريبى " ، حيث يُساعد التخطيط الضريبى المنشآت للإستفادة من الحوافز والإعفاءات الضريبية وأى منافذ قانونية من شأنها تخفيض العبء الضريبى دون ارتكاب أى مخالفة قانونية مما ينعكس إيجابيًا على قيمة المنشآت.

2. مشكلة البحث

ظهر فى السنوات الأخيرة العديد من المشكلات الضريبية بين الممولين و مصلحة الضرائب، ويرجع ذلك إلى كثرة التعديلات التشريعية وغموض وثغرات نصوص القوانين الضريبية خاصةً قانون الضرائب على الدخل رقم 91 لسنة 2005، مما أدى إلى لجوء الممولين إلى الإستعانة بخبراء الضرائب لما لديهم من علم ووعى بهذه التشريعات والثغرات وفن التعامل مع هذه القوانين وكذلك بمعايير المحاسبة المصرية، للإستعانة بخدماتهم فى هذا المجال خاصةً عند التعامل مع السلطات الضريبية وتقديم النصح والمشورة فى الدعاوى الضريبية المنظورة أمام القضاء.

ولقد حظى تأثير الروابط السياسية على المنشآت بإهتمام متزايد من قبل العديد من الدراسات على مستوى العالم، وذلك تماشيًا مع التزايد الملحوظ فى أعداد المديرين التنفيذيين ذوى الروابط السياسية داخل مجالس إدارة المنشآت المدرجة فى كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. وتُعتبر هذه الفئة من المديرين التنفيذيين أكثر نفوذًا نظرًا لقدرتهم على الاستفادة من المزايا التى تتيحها لهم علاقتهم مع الشخصيات السياسية والمسؤولين

الحكوميين، حيث يتمكن هؤلاء المديرون من تعزيز مواقعهم داخل المنشآت والتأثير على أدائها من خلال نفوذهم السياسى. ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية الجوهرية لهذه الدراسة من خلال عرض التساؤل البحثى التالى

هل تؤثر الروابط السياسية وممارسات التخطيط الضريبى على قيمة المنشأة؟

وفى إطار هذا التساؤل العام يمكن صياغة مجموعة من التساؤلات البحثية الفرعية والتى تحاول الدراسة الحالية الإجابة عليها كما يلى

1. هل تؤثر الروابط السياسية على قيمة المنشأة ؟
2. هل تؤثر ممارسات التخطيط الضريبى على قيمة المنشأة ؟
3. هل يوجد أثر معنوى للعلاقة التفاعلية بين الروابط السياسية وممارسات التخطيط الضريبى على قيمة المنشأة ؟
4. هل يوجد أثر معنوى للروابط السياسية على ممارسات التخطيط الضريبى ؟

3. أهداف البحث

في ضوء المشكلة البحثية وتساؤلات الدراسة واشتقاق الفجوة البحثية لها، يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة وتوضيح أثر الروابط السياسية وممارسات التخطيط الضريبي علي قيمة المنشأة.

ويتفرع من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية التالية

1. توضيح ما هو مفهوم الروابط السياسية للمنشآت؟ وما هى أنواعها؟ وكذلك توضيح ما هو مفهوم التخطيط الضريبى؟ ودراسة العلاقة التفاعلية بين الروابط السياسية وممارسات التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة في ضوء الدراسات المحاسبية ذات الصلة بموضوع البحث، وتحديد اتجاه وقوة ودلالة هذه العلاقة.
2. دراسة العلاقة بين كلًا من ممارسات التخطيط الضريبي وقيمة المنشأة، وتحديد اتجاه وقوة هذه العلاقة.
3. توضيح طبيعة متغيرات الدراسة وانعكاساتها الضريبية.
4. دراسة وتحليل النصوص والتشريعات الضريبية، ومدى استفادة المنشآت منها فى تحقيق وفورات ضريبية وتخفيض الضرائب المستحقة من خلال ممارسات التخطيط الضريبى.

4. أهمية البحث

تستمد الدراسة الحالية أهميتها العلمية والعملية من أهمية المشكلة البحثية التى تتناولها، ويمكن بلورة أهميتها فى محورين أساسيين وذلك على النحو التالى

المحور الأول: الأهمية العلمية

يستمد هذا البحث أهميته العلمية من كونه يعالج قضية بحثية معاصرة، والتى لا تزال محل اهتمام الباحثين والممارسين. فعلى الرغم من وجود العديد من الدراسات التى تناولت العلاقة بين الروابط السياسية وممارسات التخطيط الضريبى على قيمة المنشأة، إلا أن معظم هذه الدراسات أُجريت فى دول مالية متقدمة، بينما لم تحظ الأسواق الناشئة بنفس القدر من الاهتمام. وتُعد الدراسة الحالية امتدادًا لأدبيات الفكر المحاسبى، مما تساهم فى إثراء مجال البحث الأكاديمى بالمواضيع المتعلقة بالروابط السياسية وممارسات التخطيط الضريبى، وذلك للحد من الآثار السلبية لممارسات التخطيط الضريبى بما يمكن الدولة من الوفاء بأهدافها المختلفة وتحقيق مستوى من الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتقليل التفاوت الاجتماعى والتوزيع العادل للدخل القومى.

المحور الثانى: الأهمية العملية

كما تنبع الأهمية العملية للبحث من أهمية ودور الضرائب فى تمويل خطط التنمية المستدامة، فهى مصدر مهم للإيرادات المطلوبة لتمويل النفقات العامة، وتُساهم الدراسة الحالية في الأدب المحاسبي كونها تقدم نماذج محاسبية مختلفة لتوضيح العلاقة بين متغيرات البحث، فالنموذج الأول لدراسة أثر الروابط السياسية علي قيمة المنشأة، والنموذج الثانى لدراسة أثر ممارسات التخطيط الضريبي علي قيمة المنشأة، والنموذج الثالث لدراسة أثر الروابط السياسية وممارسات التخطيط الضريبى علي قيمة المنشأة.

5. منهجية البحث

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفروض، تم الاعتماد علي المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي معًا، بهدف التحقق من مدى التوافق بين الإطار النظرى والميدانى للدراسة على النحو التالى

1. المنهج الاستنباطي: والذى يعتمد على التفكير المنطقى والاستنتاجى، لغرض دراسة واستكشاف وتفسير طبيعة العلاقة بين الروابط السياسية وممارسات التخطيط الضريبي وأثرهما علي قيمة المنشأة، والوصول إلى المفاهيم والنظريات المفسرة للعلاقة بين الروابط السياسية وقيمة المنشأة، وممارسات التخطيط الضريبى وقيمة المنشأة، مما يساعد على صياغة الإطار المفاهيمى وتحديد المتغيرات الأساسية للبحث وذلك من خلال تحليل الدراسات السابقة ذات الصلة.
2. المنهج الاستقرائي: تعتمد هذه الدراسة على هذا المنهج لغرض وضع فروض البحث واختبارها من خلال إجراء دراسة ميدانية، وذلك لمعرفة أثر الروابط السياسية وممارسات التخطيط الضريبى على قيمة المنشأة، والتوصل منها إلى حقائق يمكن تعميمها .

6.حدود ونطاق البحث

يقتصر هذا البحث علي تناول ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة للأشخاص الطبيعيين، دون التعرض إلى الأشخاص الاعتبارية. ويقتصر البحث فى الدراسة الميدانية على توزيع قوائم الاستقصاء على مراكز كبار ومتوسطى الممولين، دون أصحاب المهن الحرة وصغار الممولين. وكذلك فإن تعميم نتائج البحث ستكون مشروطة بضوابط اختيار مجتمع وعينة الدراسة كما هو وارد فى الدراسة الميدانية.

كما يقتصر نطاق الدراسة على دراسة ممارسات التخطيط الضريبى التى تقوم بها المنشآت بهدف تدنية مدفوعات ضريبة الدخل بطريقة قانونية دون أى مخالفة لنصوص القانون الضريبى، وذلك دون التعرض إلى الممارسات الضريبية الأخرى التى يتم توظيفها من جانب المنشآت وتكون مخالفة لنصوص القانون الضريبى فيما يطلق عليه مصطلح " التهرب الضريبى " والوارد ذكره فى نص المادة (133) من قانون ضريبة الدخل رقم (91) لسنة 2005 وتعديلاته الضريبية.

7. الدراسات السابقة

تناولت الباحثة فى هذا الفصل مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، والتى تم تبويبها موضوعيًا إلى ثلاث مجموعات وذلك على النحو التالى:

1. المجموعة الأولى : الدراسات التي تناولت أثر الروابط السياسية على قيمة المنشأة.

2. المجموعة الثانية : الدراسات التي تناولت أثر ممارسات التخطيط الضريبي علي قيمة المنشأة.

3. المجموعة الثالثة : الدراسات التي تناولت أثر الروابط السياسية وممارسات التخطيط الضريبى علي قيمة المنشأة.

الدراسات التي تناولت أثر الروابط السياسية على قيمة المنشأة.

- **دراسة (Eissa & Yasser, 2021)**

استهدفت هذه الدراسة اختبار تأثير الروابط السياسية علي ربحية المنشآت والقيمة السوقية في السوق المصري بعد ثورة 2013. وتم إجراء دراسة تطبيقية علي 284 شركة غير مالية مدرجة في مؤشر البورصة المصرية EGX 100 خلال الفترة من 2014 إلى 2017، وتم فقد بعض بيانات الشركات، مما أدى إلى استبعاد عدد من المشاهدات، وأصبحت العينة النهائية تشتمل على 71 شركة غير مالية ممتدة خلال الفترة من 2014 إلى 2017. وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلي أنه، تؤثر أنواع الروابط السياسية بشكل مختلف على كلًا من ربحية المنشآت والقيمة السوقية وذلك على النحو التالى؛ لا تحسن الروابط السياسية من خلال كبار

المسؤولين من ربحية المنشآت، ومع ذلك لديها تأثير إيجابي علي القيمة السوقية للمنشآت. ومن ناحية أخري، لا تحسن الروابط السياسية من خلال رجال الأعمال كلًا من الربحية و القيمة السوقية للمنشآت. وعلاوةً علي ذلك، يوجد تأثير إيجابى للروابط السياسية من خلال الملكية الحكومية علي كلًا من ربحية المنشآت والقيمة السوقية. وأشارت هذه النتائج أيضًا إلى أن الروابط السياسية من خلال كبار المسؤولين والملكية الحكومية ضرورية لسمعة المنشآت ونجاح الأسواق النامية.

- **دراسة (Wellalage *et al* ., 2022)**

استهدفت هذه الدراسة التحقق من دور المنشآت المرتبطة سياسيًا في الحصول علي قروض مصرفية. وتم الحصول علي البيانات من مؤسسة البنك الدولي من خلال عمل دراسات استقصائية خلال الفترة من 2018 إلى 2020 علي شرق آسيا والمناطق الأفريقية، وإشملت العينة النهائية على 24 دولة بعد استبعاد بعض البيانات المفقودة، وتمثلت المشاهدات فى 17,249 مشاهدة خلال الفترة من 2018 إلي 2020. وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلي أنه؛ تؤثر الروابط السياسية بشكل إيجابي على أرباح المنشآت، والتي تتطلب الحصول علي ائتمان بنكي وشروط ائتمانية مفضلة. علاوةً على ذلك، ارتفعت نسبة الائتمان في المؤسسات العائلية إلى 21%، وارتفاع نسبة الحصول على القروض البنكية إلى 11%، وتماشيًا مع النظرية الموقفية، أشارت نتائجنا إلي أنه، تزيد الروابط السياسية من ثقة المنشأة فى الحصول علي القروض البنكية، وأيضًا حصول المنشآت المرتبطة سياسيًا علي قروض أعلى مقارنةً بالمنشآت غير المرتبطة سياسيًا، وربما يحدث ذلك عندما يكون لدى الإدارة العليا للمنشآت علاقات وصلات مع أعضاء الحزب الشيوعي، مما يساعدها في الحصول علي قروض بنكية بسهولة، وكذلك ساهم وجود علاقة ارتباط بين المؤسسات العائلية المالكة والأحزاب السياسية فى الحصول على مصادر مالية أخرى، مما يقلل من حصولها علي القروض البنكية.

- **دراسة (Ningsih & Yusmita , 2024)**

استهدفت هذه الدراسة فحص تأثير الروابط السياسية، والملكية الحكومية، والتغيرات فى القروض على الأداء المالى، بالإضافة إلى دور لجنة المراجعة كمتغير وسيط فى هذه العلاقة. وذلك بإستخدام عينة من 32 شركة مالية مقيدة فى سوق الأوراق المالية الإندونيسية خلال الفترة من 2017–2021. وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود تأثير إيجابى للروابط السياسية والتغيرات فى القروض على الأداء المالى، وكذلك تؤثر لجنة المراجعة إيجابيًا على العلاقة بين الروابط السياسية والملكية الحكومية والأداء المالى.

- **دراسة (Guo *et al* , 2025)**

استهدفت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين بناء الروابط السياسية للمنشآت وتقلبات أسعار الأسهم فى السوق الصينى، وذلك بإستخدام 22786 مشاهدة لعينة من المنشآت الصينية المقيدة فى بورصتى تداول الأوراق المالية الصينية (شنغهاى وشنتشن) خلال الفترة من 2008 وحتى 2019. وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أنه؛ تقلل الروابط السياسية من تقلبات الأسهم، بالأخص فى المنشآت غير المملوكة للدولة، حيث لعبت شفافية المعلومات دورًا وسيطًا فى تخفيض هذه التقلبات.

الدراسات التي تناولت أثر ممارسات التخطيط الضريبي علي قيمة المنشأة.

- **دراسة (Razali *et al*., 2018)**

استهدفت هذه الدراسة تحديد أثر التخطيط الضريبى على قيمة المنشأة للشركات العامة المدرجة فى بورصة ماليزيا. واعتمدت على استقصاءعينة مكونة من 387 شركة مدرجة في بورصة ماليزيا خلال الفترة من 2014 إلي 2016، وتكونت العينة في هذه الدراسة من جميع الشركات المدرجة في بورصة ماليزيا خلال الفترة من 2014 إلي 2016. وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلي أنه، يؤثر معدل الضريبة الفعال Effective (ETR) Tax Rate بشكل إيجابي ومعنوي على قيمة المنشأة. كما تساعد حوكمة الشركات الجيدة على تخفيض ممارسات التخطيط الضريبى .

- **دراسة (Bhagiawan & Mukhlasin, 2020)**

استهدفت هذه الدراسة اختبار تأثير التخطيط الضريبى على قيمة المنشأة، مع توسيط تأثير حوكمة الشركات متضمنة (حجم المجلس، استقلالية المجلس، جودة المراجعة، تنوع المجلس وحجم لجنة المراجعة) كمتغيرات وسيطة. وتم استقصاءعينة مكونة من 266 شركة مدرجة في بورصة تداول الأوراق المالية الإندونيسية خلال الفترة من 2016 إلي 2018، وتمثل مجتمع الدراسة فى الشركات الصناعية المدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة من 2016 إلي 2018، وتمثلت المشاهدات في 266 مشاهدة خلال فترة الدراسة مع إجراء دراسة تطبيقية على الشركات الإندونيسية. وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود تأثير إيجابى للتخطيط الضريبي علي قيمة المنشأة، وتتماشي هذه النتائج مع النظرية التقليدية. وبينت نتائج تحليل الانحدار أن؛ تنوع المجلس وحجم لجنة المراجعة يضعف العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة المنشأة.، ولا يؤثر حجم المجلس، استقلالية المجلس وجودة المراجعة علي العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة المنشأة .

- **دراسة (Vu & Le, 2021)**

استهدفت هذه الدراسة اختبار والتحقق من تأثير التخطيط الضريبى على قيمة المنشأة للشركات المساهمة العامة غير المالية المدرجة فى فيتنام، من خلال توسيط هيكل ملكية الدولة كمتغير وسيط فى هذه العلاقة. وتم تجميع بيانات الدراسة من القوائم المالية خلال الفترة من 2015 إلي 2019، وتم استقصاء عينة مكونة من 513 شركة مساهمة عامة غير مالية مدرجة في فيتنام خلال الفترة من 2015 إلي 2019، وتم الاعتماد علي المنهج الكمي. وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أنه، طبقًا لتحليل الانحدار يؤثر التخطيط الضريبي عكسيًا علي قيمة المنشأة. وبناءً علي نظرية القوة السياسية، يرتبط ارتفاع ملكية الدولة في الشركات التي تُمارس التخطيط الضريبي بإنخفاض معدل الضريبة، وذلك بسبب الحوافز والامتيازات التي تقدمها القوانين الضريبية، ومن ثم يوجد تأثير عكسى لارتفاع مستوى ملكية الدولة على قيمة المنشآت.

- **دراسة (Le *et al*., 2022)**

استهدفت هذه الدراسة اختبار أثر التخطيط الضريبى على قيمة المنشأة لعينة من الشركات غير المالية المدرجة فى فيتنام مع اختلاف هيكل الملكية. واعتمدت هذه الدراسة على استقصاءعينة مكونة من 504 شركة خلال الفترة من 2015 إلي 2020، وتم الاعتماد علي بيانات ثانوية من البيانات المالية للمراجعة وإحصائيات تداول الأسهم لهذه الشركات. وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أنه؛ تؤثر معدلات الضريبة الفعالة (ETR) للتخطيط الضريبي بشكل عكسي علي قيمة المنشأة، وهذه العلاقة تختلف بشكل معنوي بين الشركات التى لديها أسهم مملوكة للدولة والشركات التى ليس لديها أسهم مملوكة للدولة، حيث تؤثر هذه العلاقة عكسيًا وبشكل معنوى على الشركات التى لديها أسهم مملوكة للدولة. إضافةُ لذلك، يؤثر هيكل الملكية للدولة (كمتغير وسيط) بشكل عكسي للتخطيط الضريبي علي قيمة المنشأة، ويختلف بشكل معنوي بين الشركات المسيطر عليها بواسطة الدولة والشركات غير المسيطر عليها من خلالها، ويساهم التخطيط الضريبي في تقليل معدلات الضريبة الفعالة وزيادة قيمة المنشأة في حالة الشركات المسيطر عليها من الدولة.

الدراسات التي تناولت أثر الروابط السياسية وممارسات التخطيط الضريبى علي قيمة المنشأة .

- **دراسة (Tijjani &Peter, 2020)**

استهدفت هذه الدراسة اختبار تأثير هيكل الملكية على التخطيط الضريبى للمنشآت فى نيجيريا. واعتمدت هذه الدراسة على استقصاء عينة مكونة من 106 شركة (منها 48 شركة غير مالية) مدرجة في نيجيريا خلال الفترة من 2008 إلى 2017، وتم الاعتماد على بيانات التقارير السنوية وحسابات الشركات خلال الفترة من 2008 وحتى 2017، وتم تحليل البيانات التى تم تجميعها باستخدام الإحصاء الوصفي والانحدار المتعدد، والاعتماد على المدخل الكمى. وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلي تأثير الملكية المؤسسية والإدارية بشكل

إيجابى على ممارسات التخطيط الضريبى لعينة الشركات غير المالية المدرجة فى نيجيريا، ووجود حافز لدى المنشآت الإدارية المملوكة للدولة لتخفيض الضريبة المدفوعة.

- **دراسة (Hilling *et al* ., 2021)**

استهدفت هذه الدراسة التحقق من تأثير هيكل الملكية على سلوك التخطيط الضريبي للشركات فى السويد. واعتمدت هذه الدراسة على استخدام مدخل الانحدار الكمى خلال الفترة من 2000 إلي 2019، وتمثلت المشاهدات فى 2,300 مشاهدة خلال الفترة من 2000 إلي 2019. وتم تجميع بيانات الشركات العامة المدرجة فى السويد من التقارير السنوية المنشورة. وتوصلت نتائج الدراسة إلي انخفاض هيكل ملكية الدولة بسبب ممارسات التخطيط الضريبي، وزيادة مدفوعات ضريبة الشركات إلى 14%.

- **دراسة (محمد، 2024)**

استهدفت هذه الدراسة قياس الأثر التفاعلى للإفصاح عن المسؤلية الإجتماعية للمنشآت على العلاقة بين الروابط السياسية ومستوى التخطيط الضريبى، بالإضافة إلى قياس تأثير الروابط السياسية على مستوى التخطيط الضريبى وقياس تأثير الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية على مستوى التخطيط الضريبى، وذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المدرجة بالسوق المالى السعودى فى الفترة من (2018 وحتى 2023). وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود تفاوت فى التأثير السلبى للروابط السياسية على المقاييس الثلاثة لمستوى التخطيط الضريبى، كما تبين أن التأثير السلبى للروابط السياسية على مستوى التخطيط الضريبى مقاسًا بمعدل الضريبة الفعلية النقدية أكبر معنوية، بالإضافة إلى التأثير الإيجابى المعنوى للإفصاح عن المسئولية الإجتماعية على معدل الضريبة الفعلية النقدية وأخيرًا تبين وجود تأثير سلبى غير معنوى للإفصاح عن المسئولية الإجتماعية على العلاقة بين الروابط السياسية ومستوى التخطيط الضريبى.

8. متغيرات البحث

تتمثل المتغيرات المستقلة للبحث في " الروابط السياسية وممارسات التخطيط الضريبي " ، بينما يتمثل المتغير التابع في " قيمة المنشأة "، ويمكن توضيح هذه المتغيرات كما يلى

المتغيرات المستقلة

أصبحت الروابط السياسية أحد الموضوعات الشائعة، لما لها من تأثير على أنشطة المنشآت، واستراتيجياتها الاستثمارية وأسعار وعوائد أسهمها (Faccio, 2006). فخلال السنوات الأخيرة، شهدت بيئة الأعمال المحلية والدولية تحولات كبيرة على المستويات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية، مما أدى إلى خلق تحديات تهدد استمرارية المنشآت وقدرتها على مواصلة نشاطها. وقد دفع هذا العديد من المنشآت إلى بناء علاقات وروابط سياسية للإستفادة من مجموعة من المزايا، مثل الحصول على تمويل ديون أعلى (Khwaja &Mian,2005)،

وسهولة الدخول إلى أسواق الأسهم (Boubakri *et al* ., 2012)، والحصول على القروض البنكية طويلة الأجل، والتخفيض الكبير في الرفع المالي (Fan *et al* ., 2008)، والحصول على قروض مصرفية بشروط ميسرة وتكاليف منخفضة، إضافة إلى تسهيلات ائتمانية متعددة (النجار وأحمد، 2021).

ولقد ورد الكثير من المفاهيم المتعلقة بالروابط السياسية والتخطيط الضريبى، وبناءً على ذلك يمكن تعريف المنشأة علي أنها مرتبطة سياسيًا، إذا كان أحد المساهمين الرئيسيين (شخص يمتلك على الأقل 10٪ من حقوق التصويت بناءً على عدد الأسهم المملوكة) أو أحد القادة (الرئيس التنفيذي، المدير العام، نائب المدير العام، رئيس القسم أو السكرتير) هو عضو في البرلمان أو الوزراء، أو لديه علاقات وثيقة مع الأحزاب السياسية، أو إذا كان لديها عضو واحد على الأقل في مجلس الإدارة قد شغل سابقاً أحد المناصب التالية؛ رئيس الدولة، وزير أو رئيس وزراء أو سياسي بارز، أو عضو في البرلمان (Faccio, 2006).

ويمكن تعريف التخطيط الضريبى على أنه " يعتبر أحد الأدوات المالية التى يعتمد عليها دافعى الضريبة فى منظمات الأعمال والمنشآت، حيث يساعد إتباع سياسات واستراتيجيات التخطيط الضريبى المكلفين على تخفيض قيمة الضريبة المستحقة عليهم وتعظيم ثروة المالك، مما ينعكس على حدوث إثراء للمساهمين إذا ما حدث وفر ضريبى، وبالتالى يساهم بقدر كبير فى تعظيم قيمة المنشأة من خلال تعزيز الأداء المالى لها " (رمضان،2016، ص15). كما أنه " فن هيكلة العمليات بعدة طرق تساعد وتفيد فى تأجيل أو تجنب أداء الضريبة من خلال توظيف استراتيجيات فعالة فى مجال التخطيط الضريبى، بهدف توفير موارد مالية يمكن استخدامها فى الإنفاق أو الإدخار أو الاستثمار " (ثابت،2017).

المتغير التابع

يندرج موضوع قيمة المنشأة ضمن الميادين المالية الأساسية للمنشأة، وهو محل اهتمام أطراف عديدة لها علاقات ومصالح مع المنشأة، وتتميز قيمة المنشأة بصعوبة التقدير نظرًا لارتباطها بالعديد من العوامل والمفاهيم الداخلة فى تحديدها ولا يوجد اتفاق بين الدراسات على تعريف محدد لقيمة المنشأة، حيث أشار البعض إلى أداء المنشأة كتعبير عن قيمتها، كما عبر البعض عن قيمة المنشأة من خلال فرص نمو المنشأة فى المستقبل، وعرفها البعض الآخر على أنها إجمالى القيمة السوقية لأصول المنشأة (Francis *et al* ., 2013 ; Bae *et al* ., 2012 ; Balakrishnan *et al* ., 2015 ; Abbasi *et al* ., 2012) .

وقد إتفق كلًا من(الصيرفى،2016) ، (عبد العظيم،2018) على أن قيمة المنشأة التى تعتمد على الدخل ويستخدمها المستثمر عادةً فى رسملة الأرباح هى القيمة السوقية والتى يمكن تعريفها " بأنها السعر السوقى لأسهم المنشأة والذى يرغب المستثمر فى دفعه مقابل الحصول على سهم معين من أسهم المنشأة، بالإضافة إلى

مقدار الديون التى يمكن للمنشأة الحصول عليها، فكلما زاد إجمالى الأسعار السوقية لأسهم المنشأة ومقدار ديونها عن إجمالى القيمة الدفترية لأصولها كان ذلك مؤشرًا على زيادة قيمة المنشأة."

9. موقف التشريع الضريبى المصرى من الأشخاص المرتبطة وممارسات التخطيط الضريبى

1.9 موقف التشريع الضريبى المصرى من الأشخاص المرتبطة والأطراف ذوى العلاقة

1.1.9 وفقًا للقانون رقم (9) لسنة 2005 بشأن الضريبة العامة على المبيعات

وفقًا للمادة (1) من القانون رقم (9) لسنة 2005، تم تعريف الشخص المرتبط على أنه : " كل شخص طبيعي أو معنوي يرتبط بالمكلف بعقد وكالة بالعمولة أو بالأجر، ويساعد المكلف في توزيع السلع أوالخدمات بذات أسعار المكلف دون زيادة، ويكون له رقم تسجيل المكلف الأصلي الذي تصدر فواتير البيع بأسمه وتسدد الضريبة رفق إقراره.

2.1.9 وفقاً للقانون رقم (91) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضريبة على الدخل

وفقًا للمادة (1) من القانون رقم (91) لسنة 2005، تم تعريف الشخص المرتبط على أنه: " كل شخص يرتبط بممول بعلاقة تؤثر في تحديد وعاء الضريبة بما في ذلك؛ الزوج والزوجة والأصول والفروع، شركة الأموال والشخص يملك فيها بشكل مباشر أو غير مباشر (٥٠٪) علي الأقل من عدد أو قيمة الأسهم أو من حقوق التصويت، شركة الأشخاص والشركاء المتضامنون والموصون فيها، أو أي شركتين أو أكثر يملك شخص آخر (٥٠%) علي الأقل من عدد أو قيمة الأسهم أو حقوق التصويت في كل منها.

3.1.9 وفقاً للقانون رقم (67) لسنة ٢٠١٦ بشأن ضريبة القيمة المضافة

وفقًا للمادة (1) من القانون رقم (67) لسنة 2016، تم تعريف الشخص المرتبط على أنه: " كل شخص يرتبط بشخص آخر بعلاقة تؤثر في تحديد وعاء الضريبة بما في ذلك؛ الزوج والزوجة والأصول والفروع، شركة الأموال والشخص يملك فيها بشكل مباشر أو غير مباشر (٥٠٪) علي الأقل من عدد أو قيمة الأسهم أو من حقوق التصويت، شركة الأشخاص والشركاء المتضامنون والموصون فيها، أو أي شركتين أو أكثر يملك شخص آخر (٥٠٪) علي الأقل من عدد أو قيمة الأسهم أو حقوق التصويت في كل منها، و رب العمل والعمال التابعون له الذين تربطهم به علاقة عمل.

4.1.9 وفقاً للقانون رقم (206) لسنة ٢٠٢٠ بشأن إصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد

وفقًا للمادة (1) من اللائحة التنفيذية للقانون (206) لسنة 2020، تم تعريف الشخص المرتبط على أنه: كل شخص يرتبط بممول بعلاقة تؤثر في تحديد وعاء الضريبة بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء من خلال الإدارة أو السيطرة أو الملكية، وبوجه عام يكون الشخصان مرتبطين إذا كانت العلاقة بينهما تصل إلى حد إمكانية قيام

أحد الشخصين أو قيام كلا الشخصين بالتصرف وفقاً لتوجيهات أو طلبات أو اقتراحات أو إدارة الشخص الآخر أو شخص ثالث.

ويُعامل الأشخاص التالى بيانهم بوصفهم أشخاصًا مرتبطين؛ الزوج والزوجة والأصول والفروع أو فيما بينهما أو بين بعضهم البعض، شركة الأشخاص والشركاء المتضامنون والموصون فيها، شركة الأموال والشخص الذي يملك فيها بشكل مباشر أو غير مباشر (٥٠%) علي الأقل من حقوق التصويت أو الإدارة في الشركة، أو من حقوق توزيع الأرباح، أو من حقوق رأس المال، أو أي شركتين أو أكثر يملك أو يحوز شخص آخر (٥٠%) علي الأقل من حقوق التصويت أو الإدارة في الشركتين، أو من حقوق توزيع الأرباح، أو من حقوق رأس المال في الشركتين. وعند تطبيق هذه البنود السابقة، فإن الملكية أو الحيازة التي تنسب إلي شخص ما من قبل شخص مرتبط لا يجوز أن تنسب إلي شخص آخر مرتبط. ولا يعتبر شخصين مرتبطين لمجرد أن أحدهما يُعد عاملًا أو عميلًا لدي الشخص الآخر أو أن كليهما يعد عاملًا أو عميلًا لدي شخص ثالث، مالم يؤثر هذا الارتباط في تحديد وعاء الضريبة بشكل مباشر أو غير مباشر.

2.9 موقف معيار المحاسبة المصرى رقم (15) بشأن الافصاح عن الأطراف ذوى العلاقة

يمكن أن تؤثر بعض معايير المحاسبة المصرية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى زيادة الافصاح عن الوضع الضريبى للمنشآت والتأكيد على الامتثال الضريبى مع القوانين و التشريعات الضريبية، ويمكن بيان ذلك على النحو التالى

وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، تم تناول الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة في المعيار المحاسبي المصرى رقم (١٥)، وإنعكاس ذلك على الجانب الضريبي. وقد تضمن معيار المحاسبة المصرى رقم (15) على ثلاثة أجزاء أساسية؛ وهى مفهوم الأطراف ذوى العلاقة ، مفهوم المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة ، ومتطلبات الافصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، ويمكن توضيحها كما يلى

يعتبر الطرف ذو علاقة Related Parties بالمنشأة؛ إذا كان يسيطر أو تحت سيطرة مشتركة من خلال وسيط بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال المنشأة القابضة، المنشآت التابعة، المنشآت الشقيقة والزميلة، كان له نصيب في المنشأة يعطيه حق التأثير الهام علي المنشأة، كان له سيطرة مشتركة علي المنشأة سواء كان منشأة شقيقة للمنشأة أو مشروعًا مشتركًا والمنشأة شريك في هذا المشروع المشترك أو كان عضوًا أساسيًا في الإدارة العليا، سواء المنشأة أو شركتها القابضة أو عضوًا لعائلة شخص ممن تم ذكرهم سابقًا، أو كان نظاماً مستقلاً عن المنشأة لمزايا ومعاشات التقاعد لصالح العاملين في المنشآت أو أي منشأة لها علاقة بالمنشأة.

وأشار إلى المعاملات مع الأطراف المرتبطة بأنها معاملات تتم بين المنشأة ومجموعة من الأطراف المرتبطة، وهذه الأطراف تتمثل فى؛ المديرين، أعضاء مجلس الإدارة أو الفروع التابعة. وهذه المعاملات تستخدم كوسيلة لنقل الأرباح والتجنب الضريبى وذلك بواسطة العديد من الشركات متعددة الجنسية حول العالم .

وبشأن الافصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، فقد تطلب معيار المحاسبة المصرى رقم (15) الافصاح عن العلاقة بين المنشآت القابضة والمنشآت التابعة بغض النظر عن وجود معاملات بينهما، وفى حالة إذا كان لدى المنشأة معاملات مع الأطراف ذوى العلاقة فيجب الافصاح عن طبيعة تلك المعاملات والأرصدة غير المسددة. وأشارت المادة (7) من القرار بالقانون رقم (50) لسنة 2009 الصادر عن الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن تعديل قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، بأنه على المنشأة التأكد من رفع تقرير لمجلس الإدارة من أحد الخبراء المتخصصين غير المرتبطين عن طبيعة العمليات والصفقات التى تم إبرامها مع الأطراف ذوى العلاقة ومدى إضرارها بمصالح المنشأة أو المساهمين، وعمل ملخص لأى عقود أو اتفاقيات قائمة بين المنشأة المصدرة للأسهم أو أى منشآت تابعة لها وبين أحد الأطراف ذات العلاقة.

3.9 موقف التشريع الضريبي المصري من التخطيط الضريبى وما يشتمل عليه من التجنب و التأجيل و التهرب الضريبي

1.3.9 وفقًا للقانون رقم (9) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضريبة العامة على المبيعات

وفقاً للمادة (12) من القانون (9) لسنة 2005 إذا تبين للمصلحة أن قيمة مبيعات المسجل من السلع أو الخدمات تختلف عما ورد بإقراره عن أية فترة محاسبية ، كان لها تعديل القيمة الخاضعة للضريبة ، وذلك مع عدم الإخلال بأية إجراءات أخري تقضي بها أحكام هذا القانون. ولصاحب الشأن في جميع الأحوال التظلم من تقدير المصلحة وفقاً للطرق والإجراءات المحددة في هذا القانون .

ووفقاً للمادة (43) من القانون (9) لسنة 2005 يُعاقب علي التهرب من الضريبة أو الشروع فيه بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، ويحكم علي الفاعلين والشركاء متضامنين بالضريبة والضريبة الإضافية وتعويض لا يجاوز ثلاثة أمثال الضريبة، وإذا تعذر تقدير الضريبة قدرت المحكمة التعويض بما لا يجاوز خمسين ألف جنيه. وفي حالة العود يجوز مضاعفة العقوبة والتعويض وتنظر قضايا التهرب عند إحالتها إلي المحاكم علي وجه الاستعجال.

2.3.9 وفقًا للقانون رقم (91) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضريبة على الدخل

نظم قانون ضريبة الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، إجراءات مكافحة التجنب الضريبي في مجال ضريبة الدخل من خلال: أسعار التحويل، وما يمكن اعتباره تخطيط ضريبي جائر، ومن خلال تفتيت الدخل ، كما يلي

1. بالنسبة لمكافحة التجنب الضريبي الناتج عن أسعار التحويل

عالج التشريع الضريبي المصري سعر التحويل في المادة رقم ٣٠ من قانون ضريبة الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، والمواد من ٣٨ إلي ٤٠ من اللائحة التنفيذية للقانون، كما صدر قرار من وزير المالية رقم ٥٤٧ لسنة ٢٠١٨، بالتعليمات الإرشادية المحدثة لتسعير المعاملات والتي يتم استخدامها في فحص ملفات تسعير المعاملات.

وتنص المادة رقم ٣٠ من قانون ضريبة الدخل المصري المشار إليها، علي أنه " إذا قام الأشخاص المرتبطون بوضع شروط في معاملاتهم التجارية أو المالية تختلف عن الشروط التي تتم بين أشخاص غير مرتبطين من شأنها خفض وعاء الضريبة أو نقل عبئها من شخص خاضع للضريبة إلي آخر معفي منها أو غير خاضع لها، يكون للمصلحة تحديد الربح الخاضع للضريبة علي أساس السعر المحايد. ولرئيس المصلحة إبرام اتفاقيات مع الأشخاص المرتبطة علي إتباع طريقة أو أكثر لتحديد السعر المحايد في تعاملاتها.

2. مكافحة التجنب الضريبي الناتج عن ممارسات تدخل في نطاق التخطيط الضريبي الجائر

استحدث قانون ضريبة الدخل المصري المادة رقم (٩٢) مكرراً بموجب تعديل أدخله علي قانون ضريبة الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، بموجب قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤. فقد أضاف القرار بقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ إلزاماً للممولين لمعالجة حالات التجنب الضريبي بالنص المشار إليه بالمادة (٩٢) مكرراً ونصه: " عند تحديد الربط الضريبي لا يعتد بالأثر الضريبي لأية معاملة يكون الغرض الرئيسي من إتمامها أو أحد الأغراض الرئيسية تجنب الضريبة بالتخلص منها أو تأجيلها، يستوي في ذلك أن تتم المعاملة علي صفقة أو إتفاق أو وعد أو غير ذلك، أو أن تتم علي مرحلة واحدة أو علي عدة مراحل، وتكون العبرة لدي ربط الضريبة بالجوهر الاقتصادي الحقيقي للمعاملة ". ويكون الغرض الرئيسي للمعاملة أو أحد هذه الأغراض تجنب الضريبة بصفة خاصة في الحالات التالية

أ. إذا كان الربح المتوقع لها قبل خصم الضريبة ضئيل مقارنةً مع قيمة المزايا الضريبية المتوقعة للمعاملة.

ب. إذا أدت المعاملة إلي إعفاءات ضريبية ملحوظة لا تعكس المخاطر التي يتعرض لها الممول أو تدفقاته نتيجة المعاملة.

ج. إذا تضمنت المعاملة بعض العناصر التي لها تأثير متناقض أو يؤدي إلي إلغاء بعضها بعض.

3.3.9 وفقًا للقانون رقم (67) لسنة ٢٠١٦ بشأن ضريبة القيمة المضافة

أقر القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ بشأن ضريبة القيمة المضافة في مصر مبدأ التكليف العكسي ونظم أحكامه في المادتين (١٧و ٣٢) كما يلي

مبدأ التكليف العكسي، والذي بموجبه ينتقل الإلتزام الضريبي من علي عاتق المورد إلي المشتري لمواجهة حالة التجنب الضريبي عندما تستورد منشأة مسجلة لأغراض الضريبة خدمة خاضعة للضريبة. ويهدف إلي منع تجنب الضريبة من خلال التعامل مع طرف أجنبي غير مسجل وغير مقيم. ويقوم هذا المبدأ علي نقل عبء تحصيل الضريبة من مورد الخدمة غير المقيم إلي المستفيد من هذه الخدمة، سواء كان مسجل، ليقوم المستفيد من الخدمة أو مشتري السلعة بالالتزام بالضريبة علي الخدمات المستوردة وتوريدها إلي مصلحة الضرائب بدلا من البائع.

ووفقًا لأحكام المادة (17) من القانون (67) لسنة 2016، يجب علي كل شخص غير مقيم وغير مسجل بالمصلحة، يقوم ببيع سلع أو أداء خدمات خاضعة للضريبة لشخص غير مسجل داخل البلاد ولا يُمارس نشاطًا من خلال منشأة دائمة في مصر، أن يعين ممثلًا له أو وكيلًا عنه في مصر يكون مسئولًا عن جميع التزامات المكلف المنصوص عليها في هذا القانون، بما في ذلك التسجيل وسداد الضريبة والضريبة الإضافية وغيرها من الضرائب المستحقة .

ووفقاً للمادة (32) من القانون (67) لسنة 2016، إذا قام شخص غير مقيم وغير مسجل بالمصلحة ببيع خدمة داخل البلاد لمسجل أو لجهة حكومية أو هيئة عامة أو اقتصادية أو أية جهة أخري ، يلتزم المستفيد من الخدمة بحساب الضريبة المستحقة عليها وسدادها للمصلحة خلال ثلاثين يومًا من تاريخ البيع في حالة عدم قيام الشخص غير المقيم وغير المسجل بتعيين ممثل له أو وكيل عنه. بالإضافة إلي الأحكام الخاصة بالتهرب الضريبي التي أوردها المشرع الضريبي المصري في المواد (٦٨،٦٩،٧٠ ،٦٧) من القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦، وصور التكليف العكسي التي أوردها المشرع علي النحو المشار إليه سلفًا. نظم المشرع الضريبي المصري مكافحة التجنب الضريبي في مجال الضريبة علي القيمة المضافة في المادة (٥٤) من القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦. حيث أنه وفقاً للمادة (54) من القانون 67 لسنة 2016 لا يعتد بأية معاملة يكون الغرض الرئيسي من إتمامها أو أحد أغراضها الرئيسية تجنب الالتزام بالضريبة أو تأجيله أو تخفيض عبء الضريبة.

4.3.9 وفقًا للقانون رقم (206) لسنة ٢٠٢٠ بشأن إصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد

وفقاً للمادة (41) من القانون (206) لسنة 2020، يجب علي مأمورية الضرائب المختصة إخطار الممول أو المكلف بكتاب موصي عليه مصحوبًا بعلم الوصول أو بأي وسيلة إلكترونية لها حجية في الإثبات قانونًا، أو أي وسيلة كتابية يتحقق بها العلم بالتاريخ المحدد للفحص ومكانه والمدة التقديرية للفحص قبل عشرة أيام علي

الأقل، وذلك علي النموذج المعد لهذا الغرض. ويجوز استثناءً إتخاذ إجراءات وأعمال الفحص في الأحوال التي تكون فيها حقوق الخزانة معرضة للخطر أو يكون فيها شبه تهرب ضريبي، وذلك بموافقة رئيس المصلحة بناءً علي عرض رئيس المأمورية المختص بموجب مذكرة تتضمن الأسباب التي تبرر هذا الإجراء.

ووفقاً للمادة (45) من القانون (206) لسنة 2020، يكون تحصيل الضريبة غير المسددة ومقابل التأخير والضريبة الإضافية المستحقة بموجب القانون الضريبي، من خلال مطالبات واجبة التنفيذ تصدر باسم من هم ملزمون قانونًا بأدائها أو توريدها وبغير إخلال بما قد يكون لهم من حق الرجوع علي ممن هم مدينون بها، وذلك علي النماذج المعدة لهذا الغرض، والتي يصدر بها قرار من الوزير، وترسل هذه المطالبات بكتاب مُوصي عليه مصحوبًا بعلم الوصول أو بأى وسيلة إلكترونية لها الحجية في الإثبات قانونًا، أو يتم تسليمها بمقر العمل أو المأمورية بموجب محضر يوقع عليه الممول أو المكلف أو من يمثله.

10. تحليل أثر الروابط السياسية وممارسات التخطيط الضريبى على قيمة المنشأة

1.10 تحليل أثر الروابط السياسية على قيمة المنشأة

تتعرض منشآت الأعمال فى الوقت الراهن للعديد من الضغوط نتيجة للتطورات السياسية والتكنولوجية والإقتصادية، لذلك اتجهت العديد من المنشآت فى مختلف دول العالم لإقامة علاقات وروابط سياسية، للحصول على مزايا ومنافع للبقاء فى مجتمع الأعمال والمنافسة وتحسين أدائها، وقد تقوم منشآت الأعمال بإقامة روابط سياسية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر (Faccio,2006). هذا، ويوجد تأثير كبير للروابط السياسية على منشآت الأعمال (Faccio, 2006, Fisman, 2001, Chaney *et al*., 2011)، وقد يكون ذلك التأثير موجبًا نظرًا لحصول المنشآت المرتبطة سياسيًا على العديد من المنافع والمزايا من أهمها؛ الحصول على قروض بشروط ميسرة من البنوك وبمزايا ائتمانية كثيرة، بالإضافة إلى دفع ضرائب أقل (Johnson & Mitton , 2003, Cull & Xu, 2005, Dinc , 2005, Bai *et al* ., 2006, Charumilind *et al* ., 2006, Li *et al* ., 2008, Claessens *et al* ., 2008, Wu *et al* ., 2012, Xu *et al* ., 2013 , Houston *et al* ., 2014)

حيث تعتبر الروابط السياسية سلاح ذو حدين، حيث أنها تعمل على تعزيز قيمة المنشأة من خلال تسهيل الحصول على الموارد وتوفير الحماية البديلة للمنشآت التي تعمل في بيئة مؤسسية ضعيفة (Faccio,2006) والوصول السهل إلى تمويل الديون، وتخفيض الضرائب، وزيادة القوة السوقية وتخفيف الرقابة التنظيمية (Sapienza, 2004 ; Khwaja & Mian, 2005 ; Faccio & Parsley, 2009). وتماشيًا مع ذلك، تحصل المنشأة المرتبطة سياسيًا على عدد من المزايا، مثل سهولة الحصول على القروض المصرفية وعقود المشاريع من الحكومة، وعلاوةً على ذلك، يمكن أن تكون الروابط السياسية مصدرًا محتملًا لتجنب الضرائب (Kim & Zhang, 2016) ، ويتعلق ذلك بتقليل الروابط السياسية لمستوى الرقابة الحكومية واستغلال الثغرات بالقوانين

الضريبية، بالإضافة إلى أنها تلعب دورًا كبيرًا في زيادة استخدام إدارة الأرباح لتجنب الضرائب. ويُعد (Fisman,2001) واحدًا من أوائل الذين درسوا العلاقة بين الروابط السياسية وقيمة المنشأة، وتتوافق نتائج Fisman مع الرأي القائل بأن قيمة المنشآت في جنوب وشرق آسيا تعتمد بشكل كبير على اتصالاتها السياسية، وتشير النتائج إلى أنها تمثل نسبة تتراوح ما بين 12% و 23% من قيمة المنشأة.

وتتمثل عناصر تأثير الروابط السياسية على قيمة المنشأة فيما يلى؛ سيطرة المديرون ممن لديهم روابط سياسية فى مجالس إدارة المنشآت على مشكلة الوكالة، وتقديم معلومات حيوية خاصة بعملية الحوكمة، وتقديم الإستشارات فيما يخص الإستراتيجيات السياسية فى المنشأة وزيادة الأداء فى المنشأة بشكل عام وكذلك حصول المنشآت ذات الروابط السياسية على فوائد أقل من القروض المملوكة للدولة أكثر من البنوك الخاصة. وأيضًا تساعد الروابط السياسية فى تقديم منافع كثيرة مثل تمويل الدين، تقليل الضرائب، وقوة أكبر فى السوق وكذلك يرتبط رأس المال السياسى بوجود الفساد، حدة القيود المؤسسية المفروضة، الحماية القانونية، إستقلال القضاء، تدخل الحكومة، بناء الحوكمة، وسمات محددة للمنشآت (Berkman & Galpoththage, 2016; Ang, *et al*. 2013; Datta & Ganguli , 2014).

ووفقًا لنظرية السمعة، تساعد الروابط السياسية المنشآت على خلق سمعة جيدة وتحقيق نمو على المدى طويل الأجل (Weigelt & Camerer,1988)، حيث تتمتع هذه المنشآت بقوة سوقية أكبر، مما يؤدي إلى قيمة سوقية أفضل من المنشآت غير المرتبطة سياسيًا (Goldman *et al*., 2009 ; Boubakri *et al* ., 2012b ; Houston *et al* ., 2014, 2017; Maaloul *et al* ., 2018).

ووفقًا لنظرية الاعتماد على الموارد، تم استخدام الروابط السياسية بشكل متزايد من قبل المنشآت كمورد استراتيجي لتحسين قيمة المنشأة، من خلال الحصول على معاملة تفضيلية من البنوك التي تسيطر عليها الحكومة (Dinc,2005 ; Khwaja&Mian,2005) والظروف التنظيمية المواتية (De Soto 1989) والإعانات الحكومية (Johnson&Mitton,2003) والتخفيضات الضريبية (De Soto 1989). كما توفر الصلات مع الحكومة مزايا سياسية للمنشآت، من خلال التنافس على الموارد التي تسيطر عليها الحكومة (Khwaja & Mian, 2005). وبالفعل، أظهرت الأدلة التجريبية في الصين أنها تلعب دورًا في الحصول على التمويل البنكي (Firth *et al* ., 2009) و المزايا الضريبية.

كما تؤثر الروابط السياسية بشكل إيجابى على قيمة المنشأة، حيث تتمتع المنشآت المرتبطة سياسيًا بالوصول التفضيلي للإئتمان(Johnson&Mitton,2003; Khwaja&Mian,2005)، والحصول على القروض منخفضة التكلفة من البنوك خاصةً من البنوك الحكومية أو المنشآت التي تُديرها الحكومة (Houston *et al* ., 2014)، وتميل أيضًا إلى الحصول على رفع مالي أعلى، وتأثير قوي في السوق، ودفع ضرائب منخفضة

(Faccio,2010) وإظهار قيمة عالية للمنشأة من خلال الأداء المالى الأفضل (Faccio,2006; Boubakri *et al* ., 2012; Li & Jin, 2021). واتساقاً مع Xu *et al* ., (2013) أظهرت النتائج إلى أنه، لا تعانى المنشآت المرتبطة سياسيًا من حساسية تدفق الاستثمار النقدي والتغلب على مشاكل الاستثمار، ويرجع ذلك إلى أنها تعتمد على التمويل الخارجي أكثر من التدفق النقدى الداخلي، وذلك من خلال حصول هذه المنشآت على القروض البنكية (Johnson & Mitton,2003; Khwaja & Mian,2005; Faccio,2006)، والحصول على التمويل الخارجى بتكلفة أقل (Boubakri *et al* ., 2012).

وبناءً على ما سبق، تم التحقق من أهمية الروابط السياسية على أداء المنشأة وقيمتها السوقية وذلك للإجابة على العديد من الأسئلة الأساسية، مثل، هل تستفيد المنشآت من الروابط السياسية في مصر؟ وهل يفضل المستثمرون الاستثمار في الشركات المرتبطة سياسياً؟ ، وهل تعود الروابط السياسية بالفائدة على المنشآت والمستثمرين؟

وفضلًا عن ذلك ، تؤثر الروابط السياسية بشكل عكسى على قيمة المنشأة ، حيث أنها يمكن أن تهدد قيمة المنشأة وذلك فى حالة ممارسة المسؤولين الحكومين ضغوطًا سياسية لزيادة الأرباح (Faccio,2006 ; Boubakri *et al*.,2008). وعلى سبيل المثال، يرى Boubakri *et al*. (2008) أن مدراء المنشآت التي لديها مجالس إدارة مرتبطة سياسيًا يفتقرون إلى الحوافز لتعظيم ثروة المساهمين أو تحسين الأرباح التشغيلية. كما تشير نتائج الدراسات التي أجراها كلًا من Boubakri *et al*. (2008) and Faccio & Parsley (2009) إلى أن المنشآت المرتبطة سياسيًا تظهر أداء محاسبي ضعيف مقارنةً بنظيراتها غير المرتبطة.

وترى الباحثة أن العلاقة بين الروابط السياسية وقيمة المنشأة هى علاقة معقدة، فقد تستخدم المنشآت هذه الروابط كأداة للحصول على مزايا تنظيمية ومالية. وفى المقابل، قد تدفع الروابط السياسية المنشآت نحو دعم سياسات حكومية مثل التوظيف، وتبنى سياسات استثمارية موجهة، والمساهمة فى تحقيق أهداف اجتماعية وسياسية. وبالتالى، يترتب على الروابط السياسية منافع وتكاليف بالنسبة للمنشآت المرتبطة؛ فلا يوجد روابط سياسية ينتج عنها منافع فقط أو تكاليف فقط، فمتى زادت منافع الروابط السياسية عن تكاليفها زادت قيمة المنشأة، ومتى زادت التكاليف عن المنافع، انخفضت قيمة المنشأة.

ومما سبق، ترى الباحثة أنه بالرغم من وجود تأثير للروابط السياسية على قيمة المنشاة، إلا أن هناك اختلاف حول طبيعة كون هذا التأثير بالسلب أو بالإيجاب. وتأسيسًا على ما سبق، يمكن اشتقاق الفرض الأول للبحث دون تبنى اتجاه معين لتأثير الروابط السياسية على قيمة المنشأة على النحو التالى

الفرض الرئيسى الأول للبحث(H1): هناك تأثير إيجابى للروابط السياسية على قيمة المنشأة.

2.10 تحليل أثر ممارسات التخطيط الضريبى على قيمة المنشأة

تتميز بيئة الأعمال فى الوقت الراهن بشدة المنافسة بين المنشآت التى تعمل على تعظيم ربحها، والذى يعتبر الضمان الوحيد لإستمراريتها، والذى يكون دائمًا مقرونًا بالضريبة التى تعتبرها المنشآت عبء عليها، مما جعل هذه المنشآت تسعى جاهدة لإيجاد ثغرات فى القانون تمكنها من تخفيض التزاماتها الضريبية فى محاولة منها لتعظيم ربحها. حيث يساعد التخطيط الضريبى المنشآت على تعظيم قيمتها من خلال تخفيض الإلتزام الضريبى والإستفادة من المزايا والحوافز التى ينص عليها القانون. حيث تعتبر عملية التخطيط الضريبى سياسة مستمرة لا تتوقف لكون هذه العملية تسمح بتقليل العبء الضريبى لأقل حد ممكن. وتماشيًا مع ذلك، يساعد التخطيط الضريبى على تدنيه العبء الضريبى وتحقيق وفورات وتحويل الموارد للاستثمار بدلًا من دفعها للحكومة، مما يعود بالنفع على المستثمرين وزيادة قيمة المنشأة.

وقد قام كلًا من Lestari & Wardhani. (2015) بفحص تأثير سلوك التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة، وتبين وجود علاقة إيجابية بين التخطيط الضريبي وقيمة المنشأة، بالإضافة إلى ذلك زاد تنوع مجلس الإدارة من التأثير الإيجابي للتخطيط الضريبي على قيمة المنشأة. وقام Nwaobia *et al*., (2016) بتحليل واختبار تأثير التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة في بورصة نيجيريا، وأظهرت النتائج أنه تؤثر معدلات الضرائب الفعالة بشكل إيجابي وكبير على قيمة المنشأة. كما قام Razali *et al*., (2018) بفحص تأثير التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة، وأكد على ارتباط معدل الضريبة الفعالة بشكل إيجابي مع قيمة المنشأة. واستكشف Bhagiawan & Mukhlasin. (2020) تأثير التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة ، ووجدا علاقة إيجابية بين سلوك التخطيط الضريبي للمنشآت وقيمة المنشأة.

بالإضافة لذلك، أكد Do &Pham(2016) ، Vu &Le(2021) على أنه تؤثر الملكية الحكومية بشكل إيجابي على قيمة المنشأة، وبناءً على هذه الدراسات السابقة ترتبط الملكية الحكومية بالتخطيط الضريبي وقيمة المنشأة. واستكشف Zeng(2010) تأثير الملكية الحكومية على معدلات الضريبة الفعالة، ووجد علاقة إيجابية بين الملكية الحكومية ومعدل الضريبة الفعال. وبالمثل، وجد Bradshaw *et al*., (2019) أن الشركات المملوكة للدولة لديها معدلات ضريبة فعالة ونقدية أعلى من غيرها.

وتُعد نظرية الوكالة والنظرية التقليدية منظوران لشرح العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة المنشأة. حيث تناقش نظرية الوكالة، أن التخطيط الضريبى يقلل من قيمة المنشأة، بسبب تخفيض المدراء لمبلغ الدخل أو الإلتزامات الضريبية، بالإضافة إلى أن تقليل تكاليف الوكالة يحسن من قيمة المنشأة ويعزز القيمة المضافة لها(Desai&Dharmapala, 2009 ; Wahab&Holland,2012). فى حين تقترح النظرية التقليدية أن تجنب

الضرائب يزيد من الدخل بعد الضريبة، مما يفيد المساهمين (IIaboya *et al* ., 2016). ومن ناحية أخرى، يُحسن التخطيط الضريبي من قيمة المساهمين (Graham *et al* ., 2014 ; McGuire *et al* ., 2012) ، ويتوقع من الملاك أن يأخذوا في الاعتبار فوائد تجنب الضرائب مقارنةً بتكلفة الخسارة المحتملة (Hanlon&Heitzman,2010) ، لذلك فإن تقييم المالك للمفاضلة بين الفائدة والتكلفة لتجنب الضرائب سيفسر سلوك تجنب الضرائب للمنشآت.

وبناءً على وجهة نظر نظرية القوة السياسية حول التخطيط الضريبي، ترتبط المنشآت ذات الملكية الحكومية بمعدل ضريبة فعال أقل، بسبب الحوافز الضريبية المقدمة (Vu & Le,2021). ووفقًا لنتائج تحليل الإنحدار، تؤثر معدلات الضريبة الفعالة سلبًا على قيمة المنشأة، وهذه العلاقة لها تأثير كبير بين المنشآت التي تملكها الدولة والمنشآت التي لا تملكها الدولة، بالإضافة لذلك يختلف تأثير ملكية الدولة على كلًا من التخطيط الضريبي وقيمة المنشأة بشكل كبير، وتوفر هذه النتائج معلومات مفيدة حول العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة المنشأة وخاصةً لمجموعات المنشآت مختلفة الملكية.

وبناءً على ما سبق، تتوقع الباحثة أن هناك تأثير لممارسات التخطيط الضريبى على قيمة المنشأة، دون ترجيح اتجاه معين لذلك التأثير. وهو ما يقود إلى صياغة الفرض الثانى للبحث على النحو التالى

الفرض الرئيسى الثانى للبحث (H2): هناك تأثير إيجابى لممارسات التخطيط الضريبى على قيمة المنشأة.

3.10 تحليل أثر الروابط السياسية وممارسات التخطيط الضريبى على قيمة المنشأة:

قد بينت العديد من الدراسات السابقة العلاقة بين الروابط السياسية والتخطيط الضريبى، موضحة بأن المنشآت ذات الروابط السياسية تمارس التخطيط الضريبى مستغلة فى ذلك أن الروابط السياسية تخفف من القيود المالية على المنشآت، حيث تبين أن المنشآت المرتبطة سياسيًا تتحمل ضرائب أقل وأكثر عدوانية مقارنةً بالمنشآت غير المرتبطة. وقد فسر (Adhikari *et al* ., 2006) العلاقة بين معدلات الضرائب الفعلية (ETR) والروابط السياسية فى الاقتصادات النامية، حيث تميل هذه الاقتصاديات إلى أن تكون رأسمالية " قائمة على العلاقات " بدلًا من تكون " قائمة على السوق " ، فالمحسوبية السياسية تجعل المنشآت تدفع ضرائب بمعدلات ضرائب فعالة أقل من المنشآت غير المرتبطة سياسيًا، لذلك تُعد الروابط السياسية عاملًا مهمًا فى تحديد معدل الضريبة الفعال. كما أشار (Duchin & Sosyura,2012) أن الارتباط السياسى يسهل ويخفض من عقوبات القوانين الضريبية مما يشجع على ممارسات التخطيط الضريبى، حيث يُمكن المنشآت من الحصول على أكبر قدر من التمويل والدعم الحكومى عن طريق تطوير العلاقات السياسية مما يقلل من الإلتزام الضريبى الفعلى.

وأشار(Tee, *et al* ., 2022) إلى أنه كلما كان الرئيس التنفيذى مرتبط سياسيًا ارتفعت نسبة التهرب الضريبى، وذكر (Na *et al*.,2022) أن المنشآت ذات الروابط السياسية تقوم بعمليات تخطيط ضريبى على نطاق كبير وهذه العلاقة تكون معتدلة عندما تكون المنشآت مقيدة ماليًا، حيث تساعد الروابط السياسية المنشآت فى الحصول على تمويل خارجى وتقليل دوافع المنشآت لإستخدام التخطيط الضريبى كمصدر للتمويل الداخلى، فتأثير الروابط السياسية على ضرائب المنشآت يعتمد على الظروف المالية لهذه المنشآت، وبالتالى يمكن أن تخفض الروابط السياسية من التخطيط الضريبى للشركات المقيدة ماليًا. وتوصل (Alsmady,2022) لوجود تأثير محايد للروابط السياسية على العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية وقيمة المنشأة والعلاقة بين التهرب الضريبى وقيمة المنشأة، حيث يؤثر الارتباط الايجابى بين التهرب الضريبى والروابط السياسية سلبًا على قيمة المنشأة، وأشار (Rudyanto *et al* ., 2023) إلى أن المؤشر الحقيقى الذى يدفع المنشآت إلى العدوانية الضريبية هو علاقاتهم السياسية، حيث يضعف الارتباط السياسى من فعالية الضرائب المدفوعة.

وفى سياق آخر معارض لما سبق أوضح (Iswari *et al* ., 2019) بأن العلاقات السياسية بين مجلس الإدارة ومجلس النواب تؤثر سلبًا على ممارسات التخطيط الضريبى، حيث تميل المنشآت المملوكة للدولة إلى تجنب التخطيط الضريبى، موضحًا سبب ذلك، بأن المنشآت المملوكة للدولة والتى لها علاقات سياسية تميل للإمتثال للوائح الضريبية السائدة وذلك لتعزيز صورتها كدافعى ضرائب. متفقًا ذلك مع ما توصل له (Abdani & Sya'banin,2020) بأن المنشآت التى لها علاقات بالحكومة وروابط سياسية متنوعة تظهر قدرًا أقل من التهرب الضريبى من المنشآت التى ليس لها علاقة بالحكومة وهو ما يتفق ضمنيًا مع ما ذكره (Bradshaw *et al* ., 2019) أنه فى المنشآت المملوكة للدولة تعتبر الضرائب بمثابة أرباح للمساهم المسيطر (الدولة) ولكنها تكلفة للمساهمين الآخرين، حيث تبين أن التهرب الضريبى من قبل الشركات المملوكة للدولة أقل بكثير مقارنةً بالمنشآت غير المملوكة للدولة، حيث تعتبر الدولة أكبر مساهم فعلى فى جميع الشركات تقريبًا وذلك بحكم مطالبتها بالتدفقات النقدية للمنشآت عن طريق الضرائب، فهى تلعب دورًا مهمًا فى حوكمة الشركات بغض النظر عن هيكل ملكية الأسهم الفعلى ويزداد تأثير الدولة مع الملكية المباشرة، لهذا تعتبر الضرائب بمثابة أرباح ضمنية للمساهمين المسيطرين لذلك ينخفض مستوى التهرب الضريبى.

وبناءً على ما سبق، تتوقع الباحثة أن هناك تأثير مختلط للروابط السياسية وممارسات التخطيط الضريبى على قيمة المنشأة، ودون ترجيح اتجاه معين لذلك التأثير. وهو ما يقود إلى صياغة الفرض الثالث للبحث على النحو التالى

الفرض الرئيسى الثالث للبحث (H3): هناك أثر إيجابى لتفاعل الروابط السياسية وممارسات التخطيط الضريبى على قيمة المنشأة.

11. الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية إلى اختبار فروض البحث وذلك من خلال استطلاع آراء عينة من(مأمورى، ومديرى، ومراجعى فحص، وأعضاء لجان طعن، وأعضاء ورؤساء لجان داخلية بضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة) بالمراكز التابعة لمصلحة الضرائب المصرية، وذلك بشأن دراسة أثر الروابط السياسية وممارسات التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة من خلال دراسة العلاقة بين الروابط السياسية وممارسات التخطيط الضريبي في ضوء الدراسات المحاسبية ذات الصلة بموضوع البحث، وتحديد اتجاه وقوة ودلالة هذه العلاقة ، ودراسة العلاقة بين كلًا من ممارسات التخطيط الضريبي وقيمة المنشأة، وتحديد اتجاه وقوة هذه العلاقة ، ودراسة العلاقة بين كلًا من الروابط السياسية وقيمة المنشأة ودراسة وتحليل النصوص الضريبية ومدى استفادة المنشآت منها فى تحقيق وفورات ضريبية وتخفيض الضرائب المستحقة من خلال ممارسات التخطيط الضريبي.

1.11 فروض الدراسة

فى ضوء طبيعة مشكلة البحث وتحقيقًا للهدف منه ، يمكن صياغة الفروض البحثية تمهيدًا لاختبارها إحصائيًا فى صورتها البديلة وذلك على النحو الآتى

الفرض الرئيسى الأول للبحث(H1): هناك تأثير إيجابى للروابط السياسية على قيمة المنشأة.

الفرض الرئيسى الثانى للبحث (H2):هناك تأثير إيجابى لممارسات التخطيط الضريبى على قيمة المنشأة.

الفرض الرئيسى الثالث للبحث (H3): هناك أثر إيجابى لتفاعل الروابط السياسية وممارسات التخطيط الضريبى على قيمة المنشأة.

2.11 مجتمع وعينة الدراسة

نظرًا لأن الحل المناسب لأى مشكلة يجب أن يكون نابعًا من إدراك الأطراف المعنية بالموضوع أو المشكلة محل الدراسة ، وذلك لأنهم القادرون على تفهم هذه المشكلة وتحليلها، لذلك فقد حددت الباحثة مجتمع الدراسة من (مأمورى ومديرى ومراجعى فحص ضريبة دخل وضريبة قيمة مضافة – أعضاء لجان طعن وأعضاء ورؤساء لجان داخلية ضريبة دخل وضريبة قيمة مضافة) بالمراكز التالية التابعة لمصلحة الضرائب المصرية: (مركز كبار الممولين 1 بمدينة نصر ، بمحافظة القاهرة) – (مركز كبار الممولين 2 بمدينة 6 أكتوبر، بمحافظة القاهرة) – (مركز كبار ومتوسطى الممولين وجه بحرى بمحافظة الإسكندرية). وتم توزيع استمارات الاستقصاء على عينة حُكمية ، وذلك فى إطار اعتقاد الباحثة بأنها ستكون ممثلة لمجتمع الدراسة، وقد بلغ حجم العينة (90) تسعون استمارة استقصاء.

3.11 تصميم أداة البحث

تم استخدام قائمة الاستقصاء كوسيلة لجمع والحصول على البيانات الأولوية اللازمة لإجراء الدراسة واختبار الفروض، وتتكون القائمة من جزئين

الجزء الأول : تناولت البيانات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة مثل الأسم، المؤهل العلمى، الوظيفة الحالية ، سنوات الخبرة .

الجزء الثانى : تناولت الأسئلة المتعلقة بموضوع البحث والتى تم صياغتها بالاعتماد على فروض الدراسة التى سوف يتم اختبارها.

4.11 أسلوب جمع البيانات

لتحقيق هدف الدراسة الميدانية بغرض الإجابة عن تساؤلات الدراسة، فقد تم تصميم قائمة استقصاء تحتوى على عدد من الأسئلة التي تعكس الإجابة عليها، وقد تم أخذ العديد من الاعتبارات عند تصميم القائمة ، بحيث تكون الأسئلة سهلة وواضحة ويراعى فيها التسلسل المنطقي، وإلى أي مدي تتحقق فروض وأهداف الدراسة في ضوء التحليل الاحصائي للنتائج، ولقد تم صياغة اختبارات الإجابة عنها باستخدام مقياس ليكرت الخماسي وكانت أوزانها كما يلي

جدول1 : ميزان تقديري وفقا لمقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	الوزن	المتوسط المرجح بالأوزان	طول الفترة	المستوى
لا أوافق بشدة	1	من 1 الى 1.79	0.79	منخفض
لا أوافق	2	من 1.80 الى 2.59	0.79	
محايد	3	من 2.60 الى 3.39	0.79	متوسط
أوافق	4	3.40 الى 4.19	0.79	مرتفع
أوافق بشدة	5	4.20 الى 5.00	0.80	

ولقد تم استهداف 90 مفردة من مفردات المجتمع (في نطاق محافظتي القاهرة والإسكندرية) وموزعة على 3 مراكز وهم (مركز كبار الممولين(1) بمدينة نصر ، بمحافظة القاهرة – ومركز كبار الممولين(2) بمدينة 6 أكتوبر، بمحافظة القاهرة – ومركز كبار ومتوسطي الممولين وجه بحرى بمحافظة الإسكندرية) وفيما يلى تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة من حيث المتغيرات المستقلة التالية (المركز – الوظيفة – التخصص الوظيفي – عدد سنوات الخبرة – المستوى التعليمي).

جدول 2: الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
المركز	كبار الممولين 1	29	% 32.3
	كبار الممولين 2	30	% 33.3
	كبار ومتوسطي الممولين	31	% 34.4
الوظيفة	مأموري فحص (دخل وقيمة مضافة)	14	% 15.6
	مراجعي فحص (دخل وقيمة مضافة)	27	%30.0
	مديري فحص (دخل وقيمة مضافة)	49	%54.4
	المجموع	90	% 100
التخصص الوظيفي	ضريبة دخل	46	% 51.1
	ضريبة قيمة مضافة	44	% 48.9
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	26	%28.9
	من 5 – 10 سنوات	7	%7.8
	أكثر من 10 سنوات	57	%63.3
	المجموع	90	% 100
المستوى التعليمي	بكالوريوس	56	% 62.3
	دبلوم	13	%14.4
	حاصل على زمالة إحدي الجمعيات أو المؤسسات المهنية	1	% 1.1
	ماجستير	15	% 16.7
	دكتوراه	5	%5.5
	المجموع	90	% 100

يتضح من الجدول السابق أن معظم المشاركين من أفراد العينة تمتلك خبرات مناسبة في مجال الواقع العملي، وتنوع وظائفها ومؤهلاتها العلمية، وتشمل على فئات متعددة من الأطراف ذات الارتباط بالدراسة، وبالتالي يمكن الاعتماد على إجابات مفردات عينة البحث في تحليل نتائج الدراسة واختبار فروض البحث.

حيث يظهر الجدول رقم (6-3) أن المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة من حملة البكالوريوس هم الأكثر بنسبة 62.3 % ، بينما يتراوح نسبة الحاصلين على درجة الماجستير حوالى 16.7 % ، ونسبة الحاصلين على الدبلوم بنسبة 14.4 % من العينة ، وكذلك نسبة الحاصلين على درجة الدكتوراه 5.5 % ، والحاصلين على زمالة احدي الجمعيات او المؤسسات المهنية حوالى 1.1 % من إجمالي العينة .

كما يشير الجدول إلى أن عدد سنوات الخبرة (أكثر من 10 سنوات) كانت أعلى فئة، حيث بلغت نسبتهم 63.3% من مجموع عينة الدراسة، ويليها كلًا من الفئة (أقل من 5 سنوات) بنسبة بلغت28.9 % ، والفئة (من 5- 10 سنوات) بنسبة 7.8% .

5.11 الأساليب الإحصائية المستخدمة فى تحليل بيانات الدراسة

تم إجراء التحليل الإحصائى لبيانات الدراسة الميدانية، واختبار صحة الفروض بمستوى معنوية 5%، من خلال استخدام الاختبارات الاحصائية التالية

(1) اختبار ألفا كرونباخ Alpha Cronbach Test وتم استخدامه للتحقق من ثبات أداة الدراسة التى تم بموجبها جمع البيانات والتأكد من الاتساق الداخلى لفقرات قائمة الاستقصاء.

(2) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري : لوصف اتجاهات العينة حول المتغيرات المدروسة.

(3) معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) : لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات.

(4) معامل التحديد R2R^2R2 : لتحديد نسبة التغير في قيمة المنشأة التي تفسرها المتغيرات المستقلة.

(5) اختبار (F) : لمعرفة مدى معنوية النموذج الإحصائى.

(6) اختبار (T) : لقياس مدى معنوية تأثير كل متغير مستقل.

(7) تحليل الانحدار البسيط والمتعدد :لاختبار التأثيرات الفردية والمشتركة للمتغيرات المستقلة على قيمة المنشأة.

6.11 قياس متغيرات الدراسة

تمثلت متغيرات الدراسة فى؛ المتغيرات المستقلة والتى تتمثل فى كلًا من (الروابط السياسية وممارسات التخطيط الضريبى)، والمتغير التابع الذى تمثل فى (قيمة المنشأة). ويمكن توضيح طريقة قياس متغيرات الدراسة من خلال الجدول التالى

جدول 3: طريقة قياس متغيرات الدراسة

المتغير	رمز المتغير	طريقة القياس
أولًا: المتغيرات المستقلة		
الروابط السياسية	Political Connections (PC)	متغير وهمى Dummy Variable يأخذ القيمة (1) إذا كانت المنشأة مرتبطة سياسيًا أو القيمة (صفر) بخلاف ذلك.
ممارسات التخطيط الضريبى	Tax Planning Practices (TP)	يتم قياسه بعده مقاييس: 1-معدل الضريبة الفعال Effective Tax Rate (ETR) كمقياس (Proxy) للتخطيط الضريبى للمنشآت. 2-معدل الضريبة النقدى (CETR)، ويحسب كالتالى: ضريبة الدخل المستحقة/ صافى التدفقات النقدية التشغيلية ويتميز هذا المعدل أنه يرتبط بمقدرة المنشأة على سداد الضريبة المستحقة. 3-معدل الضريبة وفقًا لأساس الاستحقاق (AETR)،والذى يمثل الفرق بين الربح المحاسبى والربح الضريبى، ويتم قياسه عن طريق حساب معامل ارتباط الربح المحاسبى والربح الضريبى.
ثانيًا: المتغير التابع		
قيمة المنشأة	Firm value (FV)	تقاس باستخدام نموذج Tobin's Q، من خلال المعادلة التالية:(القيمة السوقية لحقوق الملكية + إجمالى الالتزامات)/ القيمة الدفترية لإجمالى الأصول. وكلما كانت نسبة Tobin's Q أكبر من الواحد، كلما كان ذلك مؤشرًا على زيادة قيمة المنشأة، مما يشير إلى أن المنشأة لديها فرص أفضل للاستثمار وفرص أعلى للنمو.

7.11 اختبارات فروض الدراسة

فى ضوء أهمية وأهداف البحث السابقة، تناولت الباحثة البيانات التى تم الحصول عليها ميدانيًا بالتحليل الإحصائي لمعرفة إلى أي مدى تؤثر الروابط السياسية وممارسات التخطيط الضريبي كمتغيرات مستقلة فى قيمة المنشأة، وقد تم اختبار الفروض على النحو التالى

الفرض الرئيسى الأول للبحث

" يوجد تأثير معنوي للروابط السياسية على قيمة المنشأة "

ولاختبار مدي صحة هذا الفرض قامت الباحثة باستخدام الانحدار البسيط، وبإجراء الإنحدار البسيط على البيانات المجمعة من مفردات العينة تم التوصل إلى الجدول التالى

جدول3 : أثر الروابط الساسية على قيمة المنشأة

الروابط السياسية	تقديرات المربعات الصغرى				معامل التحديد R^2	قيمة اختبار F	Sig.F
	معامل الانحدار B	قيمة اختبار T	مستوى المعنوية Sig.T	معامل الارتباط R			
❖ X_1 الروابط السياسية	0.746	11.166	0.001	0.766	0.586	124.682	0.001

يتضح من الجدول السابق أن معامل التحديد R^2 قد بلغ 0.586 مما يعني أن 58.6% من التغير في قيمة المنشأة يرجع إلى الروابط السياسية، في حين أن النسبة المتبقية، والتي تقدر بـ 41.4%، ترجع إلى عوامل أخرى غير الروابط السياسية.

كما يوضح الجدول السابق أن النتائج تدعم صحة الفرض الرئيسى الأول للبحث، حيث أن معامل الارتباط (R)موجب وبلغ 0.766، مما يعكس وجود علاقة طردية قوية بين الروابط السياسية وقيمة المنشأة، كما بلغ معامل الانحدار 0.746 وهو ذو إشارة موجبة، بما يتفق مع التوقعات النظرية، مما يشير إلى أن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في الروابط السياسية تؤدي إلى زيادة قدرها 0.746 في قيمة المنشأة مع ثبات العوامل الأخرى، بالإضافة إلى معنوية هذا المعامل وذلك وفقاً لاختبار T وبمستوى معنوية (0.05).

كما تؤكد هذه النتائج أيضاً قيمة F والتي تبلغ 124.682 وبمستوى معنوية (0.05) مما يعنى قبول النموذج والمعبر عن الفرض الرئيسى الأول.

بناءً على هذه النتائج، يمكن قبول الفرض القائل بوجود تأثير إيجابي للروابط السياسية على قيمة المنشأة.

الفرض الرئيسى الثاني للبحث

" يوجد تأثير معنوي لممارسات التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة "

ولاختبار مدي صحة هذا الفرض قامت الباحثة باستخدام الانحدار البسيط، وبإجراء الإنحدار البسيط على البيانات المجمعة من مفردات العينة تم التوصل إلى الجدول التالى

جدول 4 : أثر ممارسات التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة

ممارسات التخطيط الضريبي	تقديرات المربعات الصغرى				R^2	F	Sig.F
	B	T	Sig.T	R			
❖ X_2 ممارســـــــات التخطيط الضريبي	0.989	15.988	0.001	0.863	0.744	255.627	0.001

يتضح من الجدول السابق أن معامل التحديد R^2 قد بلغ 0.744، مما يعني أن 74.4% من التغير في قيمة المنشأة يرجع إلى ممارسات التخطيط الضريبي ، بينما تعود النسبة المتبقية والبالغة 25.6%، إلى عوامل أخرى غير ممارسات التخطيط الضريبي.

كما يوضح الجدول السابق أن النتائج تدعم صحة الفرض الرئيسى الثاني للبحث، حيث أن معامل الارتباط R موجب وبلغ 0.863، مما يعكس وجود علاقة طردية قوية جدًا بين ممارسات التخطيط الضريبي وقيمة المنشأة، كما بلغ معامل الانحدار (0.989) وهو ذو إشارة موجبة بما يتفق مع الإشارة المتوقعة مسبقاً، مما يشير إلى أن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في ممارسات التخطيط الضريبي تؤدي إلى زيادة قدرها 0.989 في قيمة المنشأة، مع ثبات العوامل الأخرى، بالإضافة إلى معنوية هذا المعامل وذلك وفقاً لإختبار T وبمستوى معنوية (0.05)

كما تؤكد هذه النتائج أيضاً قيمة F والتى تبلغ 255.627 وبمستوى معنوية (0.05) مما يعنى قبول النموذج والمعبر عن الفرض الرئيسى الثاني.

بناءً على هذه النتائج، يمكن قبول الفرض القائل بوجود تأثير إيجابي لممارسات التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة، مما يعزز أهمية هذه الممارسات في تحسين الأداء المالي للمؤسسات.

الفرض الرئيسي الثالث للبحث

" يوجد تأثير إيجابى للعلاقة التفاعلية بين الروابط السياسية وممارسات التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة"

ولاختبار مدي صحة هذا الفرض قامت الباحثة باستخدام الانحدار المتعدد مستعينة بأسلوب Stepwise ، وبإجراء الإنحدار المتعدد على البيانات المجمعة من مفردات العينة تم التوصل إلى الجدول التالى

جدول 5: أثر العلاقة التفاعلية بين الروابط السياسية وممارسات التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة

الروابط السياسية وممارسات التخطيط الضريبي	تقديرات المربعات الصغرى				R^2	F	Sig.F	الترتيب
	B	T	Sig.T	R				
❖ X_1 الروابط السياسية	0.279	3.883	0.001	0.863	0.777	155.799	0.001	2
❖ X_2 ممارســــــــات التخطيط الضريبي	0.747	8.828	0.001	0.884				1

يوضح الجدول السابق أن معامل التحديد قد بلغ 0,777، ويعنى ذلك أن 78.2% من التغير في قيمة المنشأة يرجع إلى الروابط السياسية وممارسات التخطيط الضريبي أما النسبة المتبقية 22.3 % ترجع إلى عوامل أخرى غير تلك الواردة في الجدول السابق.

كما يوضح الجدول السابق أن النتائج تدعم صحة الفرض الرئيسي الثالث للبحث، حيث تعكس معاملات الإنحدار تأثيرًا معنويًا إيجابيًا للروابط السياسية وممارسات التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة، وجاءت جميع المعاملات ذات إشارة موجبة، بالإضافة إلى معنوية جميع هذه العناصر وفقًا لاختبار (T) وبمستوى معنوية (0.05) .

كما تؤكد نتائج الجدول السابق أن قيمة F بلغت 155.799 وبمستوى معنوية (0.05) مما يعنى قبول النموذج والمعبر عن الفرض الرئيسي الثالث للبحث.

وأخيراً يشير الجدول إلى أن ممارسات التخطيط تأتي في مقدمة المتغيرات من حيث التأثير على قيمة المنشأة حيث بلغ معامل الانحدار لها 0.747 وقيمة (T) 8.828 تليها الروابط السياسية بمعامل انحدار بلغ (0.279) وقيمة (T) 3.883 .

وبذلك تدعم هذه النتائج الفرض الرئيسى الثالث للبحث، مؤكدة على الدور المهم لكل من ممارسات التخطيط الضريبي والروابط السياسية في التأثير على قيمة المنشأة، مع اعتبار ممارسات التخطيط الضريبي هي الأكثر تأثيرًا

8.11 تحليل لنتائج الدراسة الميدانية

تناولت الباحثة فى هذا الفصل الدراسة الميدانية التى هدفت إلى دراسة أثر الروابط السياسية وممارسات التخطيط الضريبى على قيمة المنشأة ، وقد سبق التعرض إلى مجتمع وعينة الدراسة، أداة الدراسة، ثم أساليب ونتائج التحليل الاحصائى للبيانات، ومن ثم فإنه يمكن تلخيص أهم النتائج فى النقاط التالية :

1. أظهرت النتائج الميدانية أن الروابط السياسية تتوافر بدرجة متوسطة إلى مرتفعة وفقًا لآراء المشاركين في الدراسة، مما يعكس تقارب آراء العينة حول تأثير الروابط السياسية على قيمة المنشأة.
2. وأظهرت النتائج الميدانية أن ممارسات التخطيط الضريبي تتوافر بدرجة مرتفعة وفقًا لآراء المشاركين في الدراسة، مما يشير الى وعي المشاركين بأهمية التخطيط الضريبي بيئة العمل.
3. جاءت درجة الإرتباط بين الروابط السياسية وممارسات التخطيط الضريبي بإشارة موجبة وبدرجات متفاوتة، حيث تبين أن أكثر المتغيرات إرتباطًا بقيمة المنشأة هو ممارسات التخطيط الضريبي ثم تليها الروابط السياسية، مما يشير إلى أن التخطيط هو العامل الأكثر تأثيرًا على القيمة السوقية للمنشأة ثم الروابط السياسية.
4. بينت الدراسة وجود تأثير إيجابي معنوى للروابط السياسية على قيمة المنشأة.
5. وأيدت الدراسة وجود تأثير إيجابي معنوى لممارسات التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة.
6. بينت الدراسة أنه على الرغم من وجود أثر للروابط السياسية وممارسات التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة، إلا أن قوة التأثير بين المتغيرين تختلف، حيث جاءت ممارسات التخطيط الضريبي في مقدمة العوامل الأكثر تأثيرًا على قيمة المنشأة، ثم تليها الروابط السياسية بدرجة أقل، مما يشير إلى أن تحسين استراتيجيات التخطيط الضريبي يحقق أثرًا أكبر في تعزيز قيمة المنشأة مقارنة بتأثير الروابط السياسية.

12. توصيات البحث

فى ضوء أهداف البحث وما أنتهى إليه من نتائج توصى الباحثة بما يلى

- ضرورة وجود مبادرات لمكافحة التخطيط الضريبى مما يساعد على انخفاض التلاعب فى قيمة الضريبة المستحقة.
- ضرورة الحد من الثغرات القانونية والإعفاءات والاستثناءات الضريبية التى يسهل استغلالها على تجنب الخضوع للضريبة.
- ضرورة وجود آليات حوكمة لمساعدة المنشآت على تقليل ممارسات التخطيط الضريبى.
- ضرورة تقنين الروابط السياسية للشركات لتقيد المميزات التى تحظى بها الشركات المرتبطة سياسيًا مقارنة بالشركات غير المرتبطة.

13. المراجع

1.13 المراجع العربية

الصيرفي، أسماء أحمد، (2016)، أثر مستوي الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي قيمة الشركة. دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، *مجلة الفكر المحاسبى، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 20، العدد الثانى، يوليو، ص ص 125-167.*

النجار، سامح محمد أمين، وأحمد، أحمد سعيد عبد العظيم. (2021). قياس أثر العلاقة التفاعلية بين الروابط السياسية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على عوائد الأسهم: دليل تطبيقى من البورصة المصرية. *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، 3(4)، 350-78.*

-ثابت، محمد أمين سالم. (2017). " أثر التخطيط الضريبى على الأداء المالى للشركات المساهمة العامة المدرجة فى بورصة فلسطين للأوراق المالية ". (رسالة ماجستير)، جامعة الأزهر، غزة.

رمضان، عارف محمد، (2016)، " العلاقة بين التخطيط الضريبى وحوكمة الشركات: جريدة المحاسبين، العدد 50327.www.almohasben.com

عبد العظيم، حنان محمود، (2018)، قياس وتفسير العلاقة التفاعلية بين المسئولية الإجتماعية والأداء المالى وقيمة المنشأة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرى، *مجلة الفكر المحاسبى، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 22، العدد الثانى، يوليو، ص ص 866-932.*

.....، (2024)، الدور المعدل للافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للعلاقة بين الروابط السياسية ومستوى التخطيط الضريبى العدوانى: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالسوق المالى السعودى، *مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة جامعة الزقازيق- المجلد السادس والأربعون- العدد الرابع أكتوبر 2024.*

قانون رقم (9) لسنة 2005 بشأن الضريبة العامة على المبيعات.

قانون رقم (91) لسنة 2005 بشأن الضريبة على الدخل.

قانون رقم (67) لسنة 2016 بشأن ضريبة القيمة المضافة.

قانون رقم (206) لسنة 2020 بإصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد.

قرار وزير الاستثمار. 2006. معيار المحاسبة المصرية رقم (15). الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة. معيار المحاسبة المصرى، القرار رقم (243) لسنة 2006.

2.13 المراجع الأجنبية

Abbasi, M., Kalantari, E. and Abbasi, H. 2012. Impact of Corporate Governance Mechanisms on Firm Value. Evidence from the food Industry of Iran, *Journal of Basic and Applied Scientific Research,* Vol. 2, No. 5: 4712-4721

Abdani, F. & Sya'bania, A., (2020), " Political connections and Tax avoidance on Sharia Stocks: Good for Business?" *AL-amwal:Journal* Ekonomi Dan Perbankan Syariah, 12(2): 157-166.

Adhikari, A., Derashid, C., & Zhang, H.,(2006), "Public policy, political connections and effective tax rates: Longitudinal evidence from Malaysia", *Journal of Accounting and Public Policy*, 25(1), 574-595.

Alsmady, A., (2022), " Accounting Information Quality, Tax Avoidance and Companies' Performance: the Moderate Role of Political Connection", *International Journal of Professional Business Review*, 8(1),1-42.

Ang, J. S., Ding, D. K., & Thong, T. Y., 2013, Political connections and Firm-Asian Development Review, and Asian Development Bank Institute,Vol, 30, No.2, pp 131-166.

Bae. K.H., Baek J.S., Kang J.K., and Liu, W.L. 2012. Do controlling shareholders' expropriation incentives imply a link between corporate governance and Firm value? Theory and evidence, *Journal of Financial Economics*. 105(2): 412-435.

Bai, C., J. Lu, and Z . Tao. 2006. Property rights protection and access to bank loans: Evidence from private enterprises in China, economics of transition. 14(4): 611-628.

Balakrishnan, K., Watts, R. L. and Zuo, L. 2015. The Effect of Accounting Conservatism on Corporate Investment during the Global Financial Crisis, MIL Sloan Research Paper No. 4941-11. Available at SSRN: http://ssm.com.

Berkman, H. and Galpoththage, V. (2016), " Political connections and Firm value ;an analysis of listed firms in Srilanka ", *Pacific Accounting Review*,Vol.28 No.1, PP.92-106.

Bhagiawan, G., & Mukhlasin, M. (2020). Effect of corporate governance on tax planning & firm value. *International Journal of Commerce and Finance*, 6(2), 72-80.

Boubakri, N., Cosset, J. C., and Saffar, W., (2008), " Political connections of newly privatized firms "*, Journal of Corporate Finance*, Vol. 14 No. 5, pp.654-673.

…… , (2012).The impact of political connections on firm's operating performance and financing decisions. *J. Finance*. Res.35(3),397-423**.** https://doi.org/10.1111/j.1475-6803.2012.01322.x.

....., N., Guedhami, O., Mishra, D., & Saffar, W. (2012b). Political connections and the cost of equity capital. *Journal of Corporate Finance*, 12(3). 541-559.

Bradshaw, M., Liao, G., & Ma, M. S. (2019). Agency costs and tax planning when the government is a major shareholder. *Journal of Accounting and Economics*, 67(2-3), 255-277.

Chaney, P., Faccio, M., and Parsley, D. (2011). The quality of accounting information in politically connected firms. *Journal of Accounting and Economics*, 51, 58-76.

Charumilind, C., R. Klai, and Y. Wiwattanakantang. 2006. Connected Lending: Thailand before the Financial Crisis, *Journal of Business*. 79(1): 181-218.

Chung, C. Y., Byun, J. H., and Young, J. (2019). Corporate Political Ties and Firm responsibility policy on accounting conservatism, Review of Accounting and finance, Vol 15(1), PP 2-20.

Claessens, S., Feijen, E., & Laeven, L. (2008). Political Connections and Preferential Access to Finance. *Journal of Financial Economics*, 88(3), 554-580.

Cull, R., and L. C. Xu. 2005, Institutions, ownership and finance: The determinants of profit reinvestment among Chinese firms. *Journal of financial Economics*, 77(1): 117-146.

Datta, D, and Ganguli, S, K., (2014) Political Connection and firm value: and Indian Perspective, *South Asian Journal of Global Business Research*, Vol.3, No.2,,pp. 170-189. Available at : https://doi.org/10.1108/SAJGBR-03-2013-0020 .

…….. A., & Dharmapala , D. (2009) . Corporate tax avoidance and Firm value . *The Review of Economics and Statistics* ,91(3),537-546

De Soto, H. (1989). The other path: The invisible revolution in the third worlds. New York: *Harper and Row Publishers.*

Dinc, I. S. (2005). Politicians and banks: Political influences on government-owned banks in emerging markets. *Journal of Financial Economics*, 77(2), 453-479.

…., T. D., & Pham, H. (2016). Cash Holding, State Ownership and Firm value: *The case of Vietnam. International Journal of Economics and Financial,* 6(S6), 110-114. http:www.econjournals.com.

Duchin, R. & Sosyura, D.,(2012), " The politics of government investment", *The Journal of Financial Economics*, 106(1),24-28.

Eissa, Aref. M., and Eliwa,Yasser.2021." The effect of political connections on firm performance : Evidence from Egypt ".*Asian Review of Accounting* Vol.29 No.3 PP.362-382. lough borough university . https://hdl.handle.net/2134/14828550.v1.

Faccio, M. (2006), " Politically connected firms ", *The American Economic Review*, Vol. 96 No. 1, pp. 369-386.

……. ., and Parsley, D. (2006). Sudden deaths: Taking stock of political connections. *Journal of Financial Economics*, 82(2), 24-36.

……. . (2010), " Differences between politically connected firms: a cross-country analysis ", Financial Management, Vol. 39 No. 3, pp. 905-927.

…… , H., Rui, Oliver Meng, & Zhao, Mengxin, (2008). Public governance and corporate bailouts. *J. Finance* 61 (6), 2597-2635.

Firth, M., Lin, C., Liu, P., & Wong, S. M. (2009). Inside the black box: Bank credit allocation in China's private sector. *Journal of Banking & Finance*, 33(6), 1144-1155.

Fisman, R. (2001)," Estimating the value of political connections *" The American Economic Review,*Vol.91 No.4, PP.1095-1102.

Francis. B, Hasan, I. and Wu, Q. 2013. The Benefits of Conservative Accounting to Shareholders: Evidence from the Financial Crisis, Accounting Horizons, Vol. 27. No. 2: 319-346.

Goldman, E., Rocholl, J. and So, J. (2009), " Do politically connected boards affect firm value? "*, Review of Financial Studies*, Vol. 22 No. 6, pp. 2331-2360.

Graham, J. R., Hanlon, M., Shevlin, T., & Shroff, N. (2014). Incentives for tax planning and avoidance: *Evidence from the field. The Accounting Review*, 89(3), 991-1023.

Guo, Y., Huang, L., Wang, F., & Guo, X. (2025). Corporate political connection building and stock price volatility: Evidence from Chinese-listed companies. Applied Economics, 57(3), 353-367.

Hanlon, M., & Heitzman, S. (2010). A review of tax research. *Journal of Accounting and Economics*, 50(2-3), 127-178. https://doi.org/10.1016/j.jacceco.2010.09.002

Hilling, A., Lundtofte, F., Sandell, N., Sonnerfeldt, A., & Vilhelmsson, A. (2021). Tax avoidance and state ownership. the case of Sweden. Economics Letter ,208,110063.

Houston, J. F., Jiang, L., Lin, C. and Ma, Y. (2014), " PCs and the cost of bank loans ", *Journal of Accounting Research.* 52(1): 193-243.

……, R., Maslar, D. A. and Pukthuanthong, K. (2017), Political Connections, Government Procurement Contracts, and the Cost of Debt, Working paper, Scott College of Business, Indiana State University, 31 July.

IIaboya, O. J., Izevbekhai, M. O., & Ohiokha, F. I. (2016), Tax planning and firm value: *A review of literature. Business and Management Research*, 5(2), 81-91.

Iswari, P., Sudaryono, E. & Widarjo, w., (2019), "Political connection and tax aggressiveness: A study on the state-owned enterprises registered in Indonesia stock exchange", *Journal of International Studies*, 12(1), 79-92.

Johnson, S. and Mitton, T. (2003), " Cronyism and capital controls : evidence from Malaysia " , *Journal of Financial Economics*,Vol.67 No.2 ,PP.351-382.

Khwaja, A. I., Mian, A. (2005), " Do Lenders Favor Politically Connected Firms? Rent Provision in an Emerging Financial Market ", *The Quarterly Journal of Economics*, Vol. 120, No. 4, pp. 1371-1411.

Kim, C. and Zhang, L. (2016). *Corporate Political Connections and Tax Aggressiveness. Contemporary Accounting Research*, 53(1), 78-114. https://doi.org/10.1111/1911-3846.12150

Le, V. H., Vu, T. A. T., and Nguyen,M.H. (2022). " Tax planning and firm value: The case of companies with Different state ownership in Vietnam ", *Journal of eastern European and central Asian Research* ,Vol.9 No.2, PP. 333-343.

Lestari, N., & Wardhani, R. (2015). The effect of the tax planning to firm value with moderating board diversity .

Li, H. B., Meng, L. S., Wang, Q., and Zhou, L. A., (2008). Political Connections, Financing and Firm Performance: evidence from Chinese private firms .J. Dev. Econ.87(2),283-299. https://doi.org/10.1016/lj.jdeveco.2007.03.001 .

Li, X., & Jin, Y., 2021. Do Political connections improve corporate performance? Evidence from Chinese listed companies. Finance Res. Lett. 41, 101871.

Lin, W., Ho, J., and Sambasivan, M., (2019), Impact of corporate Political Activity on the Relationship between Corporate social responsibility and financial performance: A Dynamic Panel Date Approach. Sustainability, Vol, 11, No.(1), pp1-22. Available at: https://www.mdpi.com/journal/sustainability.

Maaloul, A., Chakroun, R. and Yahyaoui, S. (2018), " The effect of PCs on companies " performance and value: evidence from Tunisian companies after the revolution, Journal of Accounting in Emerging Economies, Vol. 8 No. 2, pp. 185-204.

McGuire, S., Lindeque, J., & Suder, G. (2012). Learning and lobbing: Emerging market firms and corporate political activity in Europe. *European Journal of International Management*, 6(3), 342-362.

Na, K., Shevlin, T., Wang, Y. &Wang, Z., (2022), "Political Connections, Financial Constraints, and Corporate Taxation", Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3893274.

Ningsih, R, D., Indayani., Yusmita, F. (2024). How Audit Committee Address The Effects Of Political Connections And Government Ownership In Banking Sector. *Journal Review Akuntansi Dan Keuang*, 14(1), 159-178.

Nwaobia, A. N., Kwarbai, J. D., & Ogundajo, G. O. (2016). Tax Planning and firm value: Empirical evidence from Nigerian consumer goads industrial sector. *Research Journal of Finance and Accounting,7(12),172-183.*

Razali, M. W. M., Ghazali, S. S., Lunyai, J., & Hwang, J. Y. T. (2018). Tax Planning and Firm value : Evidence from Malaysia. *International Journal of Academic Research in Business and Social sciences ,8(11),210-222.*

Rudyanto, A., Julisar,J.& Debora, D., (2023), "Political connection as a doubleedged sword: the case of tax aggressiveness practice during The COVID-19 pandemic", Asian *Journal of Accounting Research*, 8(4), 400-410.

Sapienza, P., 2004. The effects of government ownership on bank lending . J. *Financ.Econ.72(2),357-384.https://doi.org/10.1016/J.Jfineco.2002. 10.002*

…... M., Teoh, T.-T. M., and Hooy, C. W. (2022). Political Connection Types and Corporate Tax Avoidance :Evidence from Malaysia .*Malaysian Journal of Economic Studies* Vol.59 No.2,199-220 .https://doi.org/10.22452/MJES .

Tijjani, B., & Peter, Z. (2020). Ownership structure and Tax planning of listed firms: Evidence from Nigeria. *Journal of Accounting and Taxation* **,12(3),99-107** .

Vu, T. A. T., & Le,V.H. (2021). The effect of Tax Planning on Firm value; A case study in Vietnam. *The Journal of Asiaen Finance, Economics, and Business***,8(2),973-979**.

Wahab, N. S. A., and Holland, K. (2012). Tax planning, corporate governance and equity value. Br. Account. Rev. 44, 111-124. Doi: 10.1016/j.bar.2012.03.005

Weigelt, K., and Camerer, C., (1988). Reputation and corporate strategy: A *review of recent theory and applications*. https://doi.org/10.1002/smj.4250090505

Wellalage, N. H., Thrikawala, S., & Gharduallou, W. (2022). Political connections, Family Ownership and Access to Bank Credit. Finance Research Letters 50, 1-8. https://doi.org/10.1016/j.frl.2022.103347.

Wu, W., Wu, C., Zhou, C., and Wu, J. (2012). Political connections, tax benefits and firm performance: Evidence from China. *Journal of Accounting and Public policy***, 31(3), 277-300.**

Xu, N., Xu, X. and Yuan, Q. (2013), " Political connections, financing friction, and corporate investment: evidence from Chinese listed family firms ", European Financial Management, Vol. 19 No. 4, pp. 675-702.

Zeng, T. (2010). Ownership concentration, State ownership, and effective tax rates : Evidence from China's listed firms. Accounting perspectives, 9(4),271- 289.

Abstract

This research aims to study the impact of Political Connections and Tax planning practices on firm value. A field study was conducted by surveying a sample of (officers, managers and auditors of income tax and value added tax examination - Members of appeal committees, as well as members and heads of internal committees for income tax and value-added tax) in the following centers affiliated with the Egyptian Tax Authority: (Large Taxpayers Center 1 in Nasr City, Cairo Governorate) - (Large Taxpayers Center 2 In 6th of October City, Cairo Governorate) – (Large and Medium Taxpayers Center- Northern Region in Alexandria Governorate), and the study is conducted on a purposive sample, Based on the researcher's belief that it will be representative of the study population, the sample size amounted to ninety (90) individuals.

The results of the field study indicated a positive impact of political connections on the value of the firm, a positive impact of tax planning practices on firm value and there is also a positive impact of the interactive relationship between political connections and tax planning practices on firm value.

Key Words Political Connections; Tax Planning Practices; firm value